وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

رقم:

المشاريع الوحدوية في الوطن العربي
مجلس التعاون الخليجي 1981-1992 انموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: وطن عربي معاصر

إعداد الطالب:
✓ عميروش بوطبة

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ (ة)	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د. صالح لميش	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.د. السعدية بن حامد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د. يمينة بن رحال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1439-1440هـ / 2018-2019م

الإهداء

إلى ذات النبع الصافي من الحب والحنان... سر ابتسامتي في الوجود، صانعة ذاتي إلى الوجود المضيء الذي بالمحبة والعطف والطيبة، إليك يا من يتراء لي خيالها حين فراقها وتدمع عيناي بفيض حبها حين لقائها، إليك يا أمي الغالية.

إلى كل من كلله الله والوقار وأحمل اسمه بكل افتخار، أرجوا من أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوم أهدتني بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد، إليك أبي العزيز.

إلى أستاذتي الفاضلة التي لم تبخل عني شيء رغم كثرة انشغالاتها، بن حامد السعدية.

إلى إخوتي: نوال – حليم – باهي – فاطمة – مسعود، وإلى أبناء عمتي شملة – فضيلة – لعياشي – عماد – زكرياء.

إلى الإخوة الذين أنجبتهم الأيام: أحمد – أزهار – حمزة – أحمد – عبد الرشيد – محمد – عبد القادر – سفيان – فيصل – اسحاق – زكرياء – سمير – عبد الغفور – عبد النور – الحفناوي – أيوب.

إلى عماتي وخلاتي وأخص بالذكر عمتي خضرة وكل أسرتها.

إلى كل فريق الصاروخ الرياضي الكل باسمه ومقامه.

إلى كل أساتذتي في الجامعة، وإلى طلبة قسم التاريخ دفعة 2018–2019.

إلى كل من يحمل لقب بوطبة.

لهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وعرفان

أوّل من يشكر وبحمده أناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الأوّل والآخر الظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، وهو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله " محمد ابن عبد الله " أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بالقرآن المبين، فعلمنا ما لم نعلم به.

يسعدني بأن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة: بن حامد السعدية التي تفضلت علينا بالإشراف على البحث والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة متمنيا لها دوام الصحة والعافية ومزيد من الإنجازات العلمية.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة في توفير المصادر لإنجاز هذه الدراسة، داعيا المولى عزّ وجل أن يرفع قدرهم ويتم عليهم نعمته.

كما أتقدم بالشكر إلى كل القائمين على المكتبات التي زرتها على ما قدموه من تسهيلات وأخص بالذكر المكتبة المركزية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة، فلهم مني جزيل الشكر.

وفي الختام إلى من علمونا حرفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم.

إلى من صاغو لنا عملهم حروفا من فكرهم منارة لنا ميسرة العلم والنجاح، وإلى كل أساتذتي الكرام.

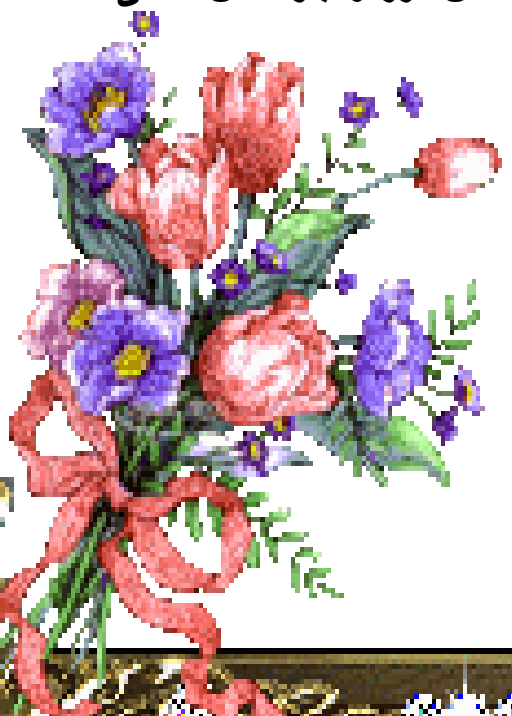

مقدمة

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، بحيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم، فضلا عن كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية(البحر الأبيض المتوسط – الخليج العربي – البحر الأحمر)، بما يصبغها بأهمية استراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية، وحركة التجارة الدولية والإقليمية، هذا الى جانب ما تمتلكه المنطقة من ثروات طبيعية هائلة لاسيما الثروة النفطية والغاز الطبيعي.

كل هذه الثروات التي تزخر بها منطقة الخليج العربي وعلى رأسها النفط، الذي يعد شريان الحياة للعجلة الصناعية العالمية، جعل الدول الكبرى تتهافت على المنطقة على غرار الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا برزت أهمية وجود منظومة جماعية تواجه هذه التحديات والأخطار، وتحافظ على المصالح المشتركة لدول منطقة الخليج، التي تربطها علاقات وثيقة عززتها عوامل أخرى كالتاريخ المشترك، التجاور الجغرافي والإيمان بالمصير للواحد، فضلا عن التشابه في الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.

انطلقت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي من الضرورة الشاملة والملحة بأن التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربية الستة: (المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، مملكة البحرين، سلطنة عمان).

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقف على تجربة مجلس التعاون الخليجي من 1981 الى 1992، كمشروع من مشاريع الوحدة العربية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

أ/ أسباب ذاتية:

1- الرغبة في دراستنا لهذا الموضوع.

2- تنمية معارفنا وإثراء رصيدنا العلمي.

ب/ أسباب موضوعية:

1- أهمية موضوع الدراسة في حد ذاته.

2- دراسة إحدى أهم نماذج الوحدة العربية.

3- محاولة إثراء المكتبة بدراسة حول تاريخ الخليج العربي المعاصر.

4- قلة الدراسات التي تتناول موضوع مجلس التعاون الخليجي.

- **إشكالية البحث:**

يعد مجلس التعاون الخليجي أحد أهم الأطر الإقليمية البارزة والهامة على الساحة العربية والإسلامية، جاءت نتيجة عدة عوامل مشتركة وخصائص تربط بين دول المجلس الخليجي ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف كان التطور التاريخي لمجلس التعاون الخليجي؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي أهم تجارب الوحدة الخليجية التي ظهرت قبل قيام مجلس التعاون الخليجي؟

2- فيما تكمن مراحل تشكله؟

3- ما هي أهم العوامل التي دفعت دول الخليج العربية للبحث عن الاتحاد فيما بينها؟

4- فيما تتمثل أهداف المجلس؟ وهيكله التنظيمي؟ ومبادئه؟ وماهي مكانته في النظام الدولي؟

5- كيف كانت ردود الفعل الإقليمية والعربية والدولية من قيام هذا التكتل؟

6- ما موقف مجلس التعاون الخليجي من المتغيرات الداخلية الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية؟

- **خطة الدراسة:**

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة قسمنا بحثنا هذا الى مقدمة وثلاث فصول حيث تناولت في:

الفصل الأوّل: قسمناه الى ثلاث مباحث تطرقنا فيها الى جغرافية منطقة الخليج العربي بصفة عامة، والأهمية الاستراتيجية التي تزخر بها المنطقة، وكما حاولنا التطرق الى محاولات الوحدة الخليجية التي سبقت قيام مجلس التعاون.

أما في الفصل الثاني: تطرقنا إلى جغرافية دول المجلس الخليجي وعرفت بها، وكما حاولت فيه استعراض نشأة مجلس التعاون الخليجي، والعوامل التي دفعت لقيام المجلس، وأهداف المجلس، وتطرقنا الى الهيكل التنظيمي الذي يحاول تجسيد الأهداف المسطرة من قبل المجلس، وتناولنا فيه مبادئ المجلس ومكانته في النظام الدولي، وأبرزنا أهم ردود الفعل الدولية والإقليمية التي جاءت عقب تأسيس المجلس.

وفي الفصل الثالث: تم تخصيصه لموقف وسياسة المجلس تجاه القضية الفلسطينية 1982-1992، بحيث تناولنا فيه مشروع الملك فهد 1981 لتسوية القضية الفلسطينية، وردود الفعل العربية والدولية منه، وكذا موقف المجلس منه، وتناولنا فيه الاجتياح الإسرائيلي للبنان والمواقف العربية والدولية من الاجتياح وسياسة المجلس اتجاه الاجتياح،

وكما عالجنا فيه المشروع العربي للسلام عام 1982، وردود الفعل العربية والدولية وموقف المجلس منه، وتطرقنا الى الانتفاضة الفلسطينية الأولى وموقف المجلس منها.

وانتهت الدراسة بالخاتمة التي اشتملت على مجموعة من النتائج المتعلقة بالدراسة، وقائمة المصادر والمراجع المعتمدة عليها في هذه الدراسة.

- **منهج الدراسة:**

أما فيما يخص النهج المتبع في هذا البحث فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي، لأنه الأنسب لدراسة هذا الموضوع، الذي يقوم برصد الأحداث التاريخية ذات التأثير الفاعل في موضوع الدراسة، وكذا لتحديد أهداف المجلس ومبادئه والمنهج الإحصائي من خلال تحليل بعض الأحداث والتطورات الخاصة على مستوى مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة وعدد السكان.

- **أهم المصادر والمراجع المعتمدة:**

لقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي ساعدتنا على انجاز هذه الدراسة لعل أهمها:

– الوثائق الصادرة عن الأمانة للمجلس: وثائق المجلس الأعلى والوزاري والتي تعتبر أهم مصدر يمكن للباحث الاستعانة به من خلال التعرف على موقف المجلس من القضية الفلسطينية وسياسة المجلس تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

– كما اعتمدنا على مجموعة من الكتب التي لا تقل أهمية من الوثائق نذكر منها:

- رياح التغيير بدايات مجلس التعاون والصراع العربي والإيراني 1980–1990، لمؤلفه رياض نجيب الريس، والذي يعتبر مصدرا مهما لكونه عايش الحدث تناول فيه بدايات مجلس التعاون وكذا مسيرته.

- دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين امكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي لمؤلفه عبد المنعم المراكي، تناول فيه دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الجغرافية والاقتصادية، وعرض فيه احصائيات مهمة حول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.
- التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، لمؤلفه فؤاد حمدي بسيسو، الذي تناول فيه انشاء مجلس التعاون وهيكله التنظيمي وانجازاته.
- مجلس التعاون الخليجي في الميزان، لمؤلفه محمد صادق اسماعيل، الذي أحاط بكل صغيرة وكبيرة بخصوص مجلس التعاون الخليجي من خلال تناوله لمحطات انشاء المجلس والعوامل التي دفعت لذلك، وتناول فيه أهداف المجلس وهيكله التنظيمي.

– واستعننا أيضا على عدد من الرسائل الجامعية من بينها:

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة في مسيرة التكامل والوحدة، للطالب خالد بن فهيد السبيعي، الذي تناول فيها مرحلة تأسيس المجلس، وقيام بتقييم الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي، وكذا الأبعاد الداخلية المؤثرة على مسيرة التكامل والوحدة في المجلس.
- المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، للطالب محمد مقروف، تناول فيها الإطار السياسي لدول الخليج العربية وكذا الإطار القانوني، وعالج فيها المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

➢ **صعوبات إنجاز الدراسة:**

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة والمرتبطة بالموضوع نظرا لحداثة الموضوع وعدم اكتماله.

الفصل الأوّل

منطقة الخليج العربي والمحاولات الأولى للوحدة.

المبحث الأوّل: الخليج العربي.

المبحث الثاني: أهمية منطقة الخليج العربي.

المبحث الثالث: محاولات الوحدة الخليجية قبل قيام مجلس

يحتل العالم العربي بدوله وشعوبه المتعددة حيزا كبيرا من الكرة الارضية، اضافة للحجم السكاني الكثيف، وما تزخر به من امكانيات طبيعية، من تربة ومناخ وموارد مائية وزراعية، واختلاف تضاريس سطحه للحياة النباتية والحيوانية، ناهيك عن احتلاله مواقع استراتيجية مهمة في العالم بسبب امتداد رقعة اراضيه الواسعة، حيث تشرف على المحيطات والبحار والخلجات والممرات المائية والمضائق، ومنه سنتحدث في هذا الفصل على منطقة الخليج العربي ومميزاتها، وأهميتها من جوانب مختلفة، وكذا محاولات الوحدة الخليجية قبل قيام مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأوّل: الخليج العربي.

1) أصل التسمية:

أطلقت على الخليج العربي عدة تسميات منها الخليج الفارسي والأردني، والبحر المر وأرض الله، وخليج البصرة وخليج عمان[1]، وكما أطلقت المصادر العراقية القديمة من سومارية وأكادية عدة أسماء على الخليج العربي منها البحر الكبير وبحر شروق الشمس الكبير وبحر بلاد الكنعانيين، وكما أطلقت عليه جغرافيو بلاد فارس من القرن الرابع هجري اسم خليج العراق، وسماه بعض كتاب اليونان والرومان البحر الأيثري أي البحر الأحمر، معتبرين إياه جزءا من البحر الذي أطلق عليه الأحمر[2].

وحسب العديد من المؤرخين فإن تسمية الخليج بالخليج الفارسي more persian قد وردت خطأ عن طريق اليونانيين، الذين يعتبرون أول من أطلق هذه التسمية على

---

[1]– تاج الدين جعفر الطائي: **استراتيجية ايران اتجاه الخليج العربي**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2013، ص16.

[2]– محمود شاكر: **موسوعة الخليج العربي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص06.

الخليج العربي، كما جاء في جغرافية بطليموس، ثم قلدها الرومان وترجم السيريانيون جغرافية بطليموس إلى اللغة العربية فأصبحت مرجعا في العالمين العربي والاسلامي[1].

وتتوفر لدينا الكثير من الأدلة التي تثبت صحة تسمية الخليج العربي، منها هيمنة القبائل العربية على جانبي الخليج من حيث سكناهم في سواحله، واستقرارهم في موانئه، وتكوينهم لأغلبية سكان تلك السواحل في كونهم بحارة الخليج[2]، ومع بداية ستينات القرن الماضي بدأت الأقطار العربية تطلق اسم الخليج العربي بدلا من الخليج الفارسي على الخليج، إلا أن هذه التسمية غير شائعة فمازال في مؤتمرات الأمم المتحدة تستعمل اسم الخليج الفارسي بدلا من الخليج العربي[3].

2) جغرافية منطقة الخليج العربي

يقع الخليج العربي جنوب غرب قارة أسيا، حيث يمتد من خليج عمان جنوبا حتى شط العرب[4] شمالا، بين دائرة عرض 30 شمالا وخط طول 48 جنوبا، يحده من الشرق إيران، ومن جهة الشمال العراق ومضيق هرمز[5] من جهة الجنوب، ويتصل بشمال

---

(1)– تاج الدين جعفر الطائي: **استراتيجية ايران اتجاه الخليج العربي**، ص16–17.

(2)– صبري فارس الهيتي: **الخليج العربي أرضه سكانه اقتصادياته جيوبولتيكيته**، ط1، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص04.

(3)–.تاج الدين جعفر الطائي: المرجع نفسه، ص16–17.

(4)– شط العرب: يتكون شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات على بعد حوالي 70 كيلومتر من البصرة، ويمتد لمسافة 204 كيلومتر متوغلا في مياه الخليج. للمزيد ينظر: سرحان نعيم الخفاجي: **تغيرات مجرى شط العرب وأثرها على الاراضي العراقية**، مجلة كلية الآداب، العدد 93، العراق، [د.ت]، ص473.

(5)– مضيق هرمز: يربط مضيق هرمز مياه البحر العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، وهو ذو أهمية كبيرة، بحيث يقع بين ايران من الشمال والشمال الغربي، وبين عمان في الجنوب، عرض المضيق في الاتجاه الشمالي 30 كم. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة، ج7**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1994، ص111–112.

المحيط الهندي عن طريق بحر العرب عبر مضيق هرمز[1]، وللخليج العربي ساحلات، ساحل شرقي داخل الأراضي الإيرانية، وساحل غربي تتقاسمه دول مجلس التعاون الخليجي والعراق[2].

خريطة سياسية لدول الخليج العربي[3]

وتشرق على الخليج العربي ثمان دول وهي: العراق – الكويت – السعودية – البحرين – قطر – الامارات العربية المتحدة – عمان بالإضافة إلى إيران[4]، واجمالي مساحة منطقة الخليج العربي هي2.475.800 كم² أي ما يعادل تقريبا 17,68% من اجمالي مساحة الوطن العربي البالغة تقريبا 14.000.000 كم².[5]

كم².[5]

---

[1]– زينب ابراهيم حسوني كبة: **موقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا محيطه العربي 1981–1991**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، العراق، 2018، ص11.

[2]– وضحة ذبيان غنام المطيري: **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن المنطقة2003–2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2011، ص25.

[3] -https://www.almrsal.com/. 14/04/2019, 21:30.

[4]– خالد بن فهد السبيعي: **مجلس التعاون الخليجي دراسة في مسيرة التكامل والوحدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2007، ص22–23.

[5]– محمد مقروف: **المتغيرات الاقليمية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2016، ص12.

ويبلغ طول الخليج العربي بين أقصى نقطتيه طوليا، شط العربي العراقي في الشمال وجزيرة أبو ظبي في الإمارات جنوبا نحو الف كلم ويتراوح عرضه بين 100و200 كم² وهو يغطي منطقة تبلغ مساحتها حوالى 226 كم².[1]

أما طبيعيا فيتميز الخليج العربي بمناخ جاف في معظم أيام السنة، فهو شبه قاري يتصف بالتقلب الكبير في درة الحرارة، وقد تبلغ درجة الحرارة في الصيف 50 درجة مئوية، وتكثر على سواحل الخليج الأنوار وهي ألسنة مائية داخلية في الأرض وتستخدم كموانئ طبيعية ومن أشهرها: نور دبي، نور الدوحة، نور فكان ونور سلوى[2].

وبالعودة الى سكان منطقة الخليج فإننا نجد انهم يتميزون بظاهرة الازدواجية السكانية بسبب ارتفاع عدد السكان الغير أصليين ونسبة هؤلاء تفوق في بعض الأقطار نسبة السكان الأصليين، ففي الكويت وصلت نسبتهم الى 53% من مجموع السكان، وفي البحرين 20% من الاجانب، وفي قطر نحو 65%، والسعودية 26%، والامارات نحو 55%، وعمان 75%، وهي ظاهرة ديمغرافية فريدة في العالم[3].

المبحث الثاني: أهمية منطقة الخليج العربي.

1) الأهمية الاستراتيجية:

من خلال جغرافية منطقة الخليج العربي يتضح لنا أنها تحتل مكانة هامة بين القارات القديمة، آسيا وأوروبا وإفريقيا، مما جعله هدفا لأطماع الكثيرين وميدانا لصراع طويل الأمد لفرض السيطرة عليها وعلى الطرق التجارة فيها[4]، وتشرف منطقة الخليج

---

[1]– عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة، ج2**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، [د.ت]، ص623.

[2]– المرجع السابق، ص623.

[3]– مسعود الخوند: **الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج8**، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 1997، ص107.

[4]– محمد حسن العيدروس: **دراسات في المشرق العربي المعاصر**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000، ص338.

العربي على العديد من المسطحات المائية الحيوية كالبحر الأحمر وخليج عمان والبحر العربي وخليج عدن.

أ/ **البحر الأحمر**: يقع البحر الأحمر بين السواحل الغربية لشبه الجزيرة العربية وقارة افريقيا، وتطل عليه كل من السعودية ومصر والسودان واليمن والأردن وإيريتريا وجيبوتي، ويلاحظ أن للبحر الأحمر موقعا استراتيجيا لحركة النقل البحرية[1].

ب/ خليج عمان والبحر العربي وخليج عدن: يقع خليج عدن في المحيط الهندي بين الساحل الجنوبي للجزيرة العربية ودولة الصومال، وهو عبارة عن ممر مائي لناقلات النفط القادمة من الخليج العربي، أما خليج عدن فيقع في سلطنة عمان.[2]

وكما يوجد في منطقة الخليج العربي العديد من الممرات المائية أهمها:

- **مضيق هرمز**: يعد هذا المضيق واحد من أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن، حيث يقع في منطقة الخليج العربي ويعد فاصلا بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه المحيط الهندي من جهة أخرى، تطل عليه العديد من الدول على غرار إيران من الشمال وسلطنة عمان من الجنوب، ويعتبر المضيق كممر للسفن ومع اكتشاف النفط في دول الخليج، ازدادت اهمية المضيق من الناحية الاستراتيجية.[3]

---

[1]- محمد صادق اسماعيل: **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص19-20.

[2]- المرجع نفسه، ص21.

[3]- المرجع نفسه، ص21.

كما يمتاز الخليج بمياه دافئة وشطئان محمية تصلح أن تكون خير ملجأ للسفن التجارية والحربية، ونقطة التقاء الطرق التجارية، وكذا توفر أصداف اللؤلؤ والأسماك ووجود معادن مختلفة في المنطقة.[1]

ومن ثمة يمكن تحديد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من وجهة النظر الجغرافية، والقول بأنها تتأسس على العديد من العناصر نذكر منها:

* أنها تتوسط العالم جغرافيا.

* تمثل المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية للعالم الغربي.

* تسيطر على العديد من الممرات المائية ذات الأهمية الاستراتيجية العالمية.

* إن وحدة كتلة منطقة الخليج العربي يمكن أن تستمر سياسيا واقتصاديا وثقافيا لتصبح أحد مراكز الحضارات على مستوى العالم.[2]

2) الأهمية السياسية:

تنبع الأهمية السياسية لدولة أو لنظام اقليمي معين من مخرجات التفاعل بين المحيطات السياسية والاقتصادية والجغرافية والديمقراطية، وبذلك فإنّ الأهمية السياسية لإقليم منطقة الخليج العربي، هي تفاعل بين هذه المحيطات المختلفة، والتي بدأت بالظهور والتبلور منذ فترة لتشكل نظام اقليمي ذو أهمية سياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية في العالم المعاصر.[3]

---

[1]– محمد حسن العيدروس: **دراسات في المشرق العربي المعاصر**، ص338–339.

[2]– محمد صادق اسماعيل: المرجع السابق، ص19–20.

[3]– محمد بوسلطان: **مبادئ القانون الدولي العام**، ج2، دار العرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002، ص133.

وقد أدرج علماء السياسة في تحليل موقع الخليج العربي في الصراعات الدولية على نقل مفهومين أساسيين هما:

الأول: يدور حول أن أهمية اقليم الخليج العربي لم تظهر بشكل واضح لتعلن عن موقعه كأحد العناصر المهمة في التوازن الاستراتيجي الدولي، إلا خلال الاعوام الثلاثين الماضية، أي بعد اكتشاف النفط في المنطقة.

الثاني: أن أهمية منطقة الخليج تنبع أساسا من الثروة النفطية التي يتميز بها الإقليم، وهناك عدة نقاط تشابه بين دول الخليج العربي من حيث أنظمتها السياسية والتي تنحصر بين النظام الملكي والأميري، وكذا تعدد المؤسسات داخل السلطة التنفيذية، وكذا سيادة استقلال القضاء وغيرها من أوجه التشابه.[1]

3) الأهمية الاقتصادية:

يشير التاريخ الاقتصادي لمنطقة الخليج العربي خلال فترة ما قبل اكتشاف النفط الى ممارسة سكان المنطقة للعديد من النشاطات التي تجاوبت مع طبيعة الموقع الجغرافي، ومع الموارد المتاحة والميول والتي ميزت سكان هذه المنطقة الذين تراكمت لديهم العديد من الخيرات مثل: التجارة والنقل البحري، صيد الأسماك، والغوص على اللؤلؤ.[2]

ومع مرور الوقت اكتسبت المنطقة أهميتها الاقتصادية بفضل الثروة النفطية، حيث بلغ احتياطي دول المنطقة أكثر من 60% من الاحتياط العالمي، والتي تعتمد عليه اقتصاديات الكثير من الدول الأوروبية واليابان، بالإضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية،

---

[1]– محمد صادق اسماعيل: المرجع السابق، ص20.

[2]– فؤاد حمدي سيسو: **التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، [د.م]، 1987، ص34.

فخلال عام 1993 كانت اليابان تستورد 6 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 80% من احتياجاتها، والولايات المتحدة الأمريكية 18 مليون برميل أي 49,1% من احتياجاتها.[1]

ويتميز نفط الخليج العربي بسهولة العثور عليه، وكذا غزارته وسهولة استخراجه، وقلة عمق أجاره، وكذا قلة تكاليف انتاجه، بالإضافة الى الموقع المتوسط للخليج العربي بين أسواق الغرب والشرق، الأمر الذي هيأ لنفط الخليج فرص تسويقه.[2]

وعلى الجانب الآخر فإن الانتاج اليومي للغاز الطبيعي لدول الخليج العربي يمثل 165 مليون متر مكعب جعلها هي الأخرى المنتج الأول للغاز الطبيعي العالمي[3]، وتساهم دول الخليج العربي بالنصيب الاكبر من احتياطي الغاز العالمي بواقع 568 مليار برميل اي 56% من الاحتياط العالمي، حيث تأتي السعودية في المقدمة بـ 261 مليار برميل أي ما يعادل 26% من الاحتياط العالمي ثم الامارات بـ 98 مليار ما يعادل 10%، والكويت بـ96 مليار أي ما يقدر بـ 9% من الاحتياط العالمي[4].

وبهذا تتضح الامكانيات الاقتصادية الهائلة لدول الخليج العربي في مجال الطاقة من نفط وغاز سواء من الاحتياطي أو الصادرات، مما جعل المنطقة تكسب أهمية عالمية تمتد لعقود طويلة قادمة[5].

---

[1]– تاج الدين جعفر الطائي: المرجع السابق، ص42.

[2]– تاج الدين جعفر الطائي: المرجع السابق، ص42.

[3]– المرجع نفسه، ص22.

[4]– عبد المنعم المراكبي: **دول مجلس التعاون الخليجي بين امكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي، مكتبة مدبولي**، القاهرة، [د.ت]، ص18.

[5]– المرجع نفسه، ص18.

المبحث الثالث: محاولات الوحدة الخليجية قبل قيام مجلس التعاون الخليجي.

1) محاولات الوحدة الخليجية قبل اتخاذ الامارات العربية المتحدة:

من أهم نتائج الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في بدايات تسعينات القرن العشرين، هو ظهور أربع دول مستقلة في منطقة الخليج ألا وهي البحرين، وقطر والإمارات العربية المتحدة بالإضافة الى عمان، وكذلك الكويت التي استقلت عن بريطانيا عام 1901، والسعودية التي كانت قد حققت وحدة أراضيها عام 1932، وقد واجهت هذه الدول في بدايتها الكثير من الضغطات والتهديدات، على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما فرض عليها مقتضيات التنسيق والوحدة لمواجهة أعباء هذه التهديدات، وفي حقيقة الأمر فإن دول وإمارات الخليج العربي وسعيها للوحدة لم يكن وليد حصولها على استقلالها[1]، حيث نجد ان هناك محاولات للوحدة قبل الاستقلال، حيث اجتمع أمراء الخليج الأول مرة منذ عام 1905 عندما دعا الشيخ زيد بن خليفة الى هذا الاجتماع في أبو ظبي للبحث عن حل للأزمات المتعلقة بالحدود، وقد فكروا في توحيد بعض الامارات المتصالحة وانشاء مجلس لها يجتمع مرة أو مرتين كل سنة لمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة، وتعتبر هذه الخطوة أولى محاولات الوحدة بين إمارات الخليج[2].

---

[1]– عبد المحسن لافي الشمري: **مجلس التعاون لدول الخليج وتحدي الوحدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن، ص33.

[2]– محمد مقروف: **المتغيرات الاقليمية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص36.

ويشير أحد الباحثين أن أمراء العرب في كل من عرستان[1] والبصرة والكويت قد دخلوا في مفاوضات ومحاولات سياسية، بهدف إقامة كيان سياسي موحد لهم، ولكن هذه الخطوة لم تحقق أي انجازات تذكر، وفي عام 1920 كانت محاولات أخرى تبنتها السعودية لتوحيد الكويت مع المملكة العربية السعودية، الا أن بريطانيا حالت دون تحقيق الوحدة، لأن المشروع يهدد مصالحها في المنطقة، وفي عام 1939 كانت هناك دعوة للتوحيد بين العراق والكويت، وتبنى هذا المشروع حزب الاخاء الوطني العراقي منذ تأسيسه عام 1930[2].

ويمكن القول بأن خطوات العمليات في اتجاه الوحدة بين إمارات الخليج، قد بدأت جديا عام 1952، حيث تم انشاء مجلس الإمارات الخليجية المتصالحة وأسسوا قوة حرس عمان ومقره بالشارقة في دولة الإمارات عام 1955، هدفه حماية أعمال التنقيب عن البترول، وفي عام 1965 قرر مجلس الحكام تشكيل لجنة رئاسية لوضع دستور اتحادي، واتخاذ خطوات اتحادية بين الإمارات الصغرى لكن هذه الخطوة لم ترى النور[3].

2) اتحاد الإمارات العربية المتحدة:

مع اعلان بريطانيا قرارها بالانسحاب من الخليج العربي في 16 يناير 1968، نشأت فكرة ما يسمى بالفراغ الذي سيخلقه هذا الانسحاب، وعادت فكرة الاتحاد بين الإمارات العربية في الخليج من جديد وبشكل ملح ومفاجئ لإيجاد نظام جماعي للأمن

---

[1]– عربستان: يقع اقليم عربستان بين خطي عرض 30–33 شمالا، وبين خطي طول 41–48 شرقا، حيث يقع الى الجنوب الشرقي من العراق، تبلغ مساحته حوالي 159,600 كم²، من أهم مدنه الانوار. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية، ج4**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، [د.ت]، ص84.

[2]– عبد المحسن لافي الشمري: المرجع السابق، ص34–35.

[3]– محمد مقروف: المرجع السابق، ص37.

الإقليمي[1]، خشية حدوث اضطرابات واحتمالات تجدد الصراعات الاقليمية، كما كانت هناك مخاوف من وقوع الإمارات العربية على الساحل الخليجي تحت سيطرة الدول الأوروبية وقد برزت ثلاث احتمالات تتعلق برسم خريطة الأوضاع السياسية على النحو التالي[2]:

- ✓ **الاحتمال الأوّل:** إقامة اتحاد فيدرالي بين المشيخات التسع المعينة بقرار الانسحاب البريطاني وهي: البحرين، قطر، وأبو ظبي، ودبي والشارقة وعجمان بالإضافة الى أم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة.
- ✓ **الاحتمال الثاني:** أن تعلن كل من البحرين وهي المشيخة الأكبر من حيث السكان، وقطر وأبو ظبي المشيخات الأكثر ثراء استقلالها، وبعد أن توقع معاهدات دفاعية مع دول صديقة[3].
- ✓ **الاحتمال الثالث:** أن يملأ ايران الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب البريطاني إما عن طريق حماية إيرانية للمشيخات كدبي، أو احتلال إيراني مباشر للبعض الآخر كالبحرين[4]، ولقد بدأت أول مظاهر التقارب بين إمارات ودول الخليج العربي من خلال دبي وأبو ظبي في 19 فيفري 1968 عن قيام اتحاد بين الإمارتين وتوجيه الدعوة لباقي حكام الإمارات التسع للانقسام، حيث نصت الاتفاقية على تكوين اتحاد يضم البلدين له علم واحد، وكذا دعوة الامارات الأخرى للانضمام الى الاتحاد وما يلاحظ على اتفاق أبو ظبي أنه لم توجد أي أعمال تحفيزية مهدت

---

[1]– أحمد زكرياء الشلق ومصطفى الخطيب: **قطر واتحاد الامارات العربية التسع في الخليج العربي 1968-1981**، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 1998، ص23.

[2]– رياض نجيب الريس: **الخليج العربي ورياح التغيير، دراسة في مشفيل القومية العربية والوحدة الديمقراطية**، رياض الريس للنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص14-15.

[3]– أحمد زكرياء الشلق ومصطفى الخطيب: المرجع السابق، ص23.

[4]– محمد حسن العدروس: **الامارات بين الماضي والحاضر**، ص48-49-50.

لقيامه بل هو مجرد اتفاق ثنائي بين حاكمي الإمارتين ولم تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ[1].

ولقد أثمرت هذه المبادرة بدء مشاورات مكثفة بين الامارات التسع وانتهت في الاخير الى انعقاد المؤتمر التاريخي لحكام الإمارات العربية التسع في دبي في الفترة الممتدة من 25 الى 27 فيفري 1968 الذي نتج عنه اتفاقية انشاء اتحاد مركزي باسم اتحاد الإمارات يضم (قطر، البحرين، أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القزوين ورأس الخيمة) وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في 27 فيفري 1968[2]، وتضمنت هذه الاتفاقية النظام السياسي للاتحاد الذي يتمثل في قيام اتحاد بين إمارات الخليج العربي للتسع الموقعة عليها، وتأسيس مجلس أعلن للاتحاد يتناوبون على رئاسة وكانت من أهم الانتقادات الموجهة للاتفاقية في أنها تجاهلت المشاركة السياسية الشعبية[3].

ومن أسباب فشل هذا المشروع عندما عجز المجلس الأعلى للاتحاد على أن يجتمع في موعده المحدد في اتفاقية دبي، التي نصت على أن يكون 30 مارس 1968 وتأجيل اجتماعه حتى 25 ماي من نفس السنة الأمر الذي أثار تأويلات أضرت بسمعة الاتحاد وهيبته[4].

ومن هنا يمكن القول بأن أسباب فشل الاتحاد ترجع الى مجموعتين من العوامل هي:

- **المجموعة الأولى:** تتعلق باتفاقية الاتحاد وتركيبه الدستوري، أي أنها خلافات قانونية دستورية.

---

[1]– عبد المحسن لافي الشمري: المرجع السابق، ص38.

[2]– المرجع نفسه، ص38.

[3]– المرجع نفسه، ص38.

[4]– الشلق والخطيب: المرجع السابق، ص29–30.

- **المجموعة الثانية:** الخلافات الشخصية مثل الخلافات القبلية والنزعة الذاتية أو الاستقلالية ومشاكل الحدود[1].

بالإضافة الى الخلاف حول مقر الاتحاد، وهو ما أدى بالفعل الى انسحاب قطر والبحرين من الاتحاد عام 1971 عقب اعلان استقلالهما، وبالرغم من هذا استمرت الإمارات الأخرى في سعيها للوصول الى اتحاد فيما بينها وهو ما تم بالفعل، حيث تم الاعلان عن دولة الإمارات العربية المتحدة في 02 ديسمبر 1971 كاتحاد بين سبع إمارات[2].

وما يمكن أن نستخلصه مما سبق أن منطقة الخليج العربي تعد من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم نظرا لما تزخر به المنطقة من أهمية كبيرة على الصعيد الجغرافي، لكون المنطقة ملتقى الطرق التجارية، وهمزة وصل بين قارات العالم لإشرافها على أهم الممرات والمضائق البحرية، كمضيق هرمز، وباب المندب وغيرها من الطرق البحرية، بالإضافة الى أهمية منطقة الخليج على الصعيد الاقتصادي خاصة بعد اكتشاف النفط في دول الخليج، مما جعل المنطقة محل أطماع الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل مشيخات ودول الخليج العربي تسعى الى اقامة تكتلات لمجابهة الاخطار الداخلية والخارجية، وتحقيق التنمية والوحدة فيما بينها، بعض هذه المحاولات بالنجاح، من بينها مشروع اتحاد الامارات العربية المتحدة والتي توحدت في 02 ديسمبر 1971.

---

[1]– محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص51.

[2]– عبد المحسن لافي الشمري: المرجع نفسه، ص39.

الفصل الثاني

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأوّل: دول مجلس التعاون.

المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي النشأة العوامل المساهمة والأهداف.

المبحث الثالث: مجلس التعاون الخليجي هياكله ومبادئه ومكانته من النظام الدولي.

المبحث الرابع: المواقف المحلية والعربية والدولية من تشكيل مجلس التعاون الخليجي.

إن المطلع على تاريخ الأمة العربية يتبين له بوضوح حاجة هذه الأمة لأن تتوحد ضمن كيان وحدوي متماسك، وتحقيق هذه الوحدة سيدفع بالأمة نحو انجاز حضاري مثمر، وقدرة فعالة على مواجهة التحديات المختلفة، فهي تمتلك الوحدة الحقيقية مما يجعل من فرقنها نشازا في التاريخ، والواقع الانساني، وضمن هذا المفهوم يأتي انشاء مجلس التعاون الخليجي، كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الوحدة المرحلية، وسنتناول في هذا الفصل التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي، ونشأته، وكذا العوامل الداخلية والخارجية التي عجلت بقيام المجلس، وكذا العوامل الداخلية والخارجية التي عجلت بقيام المجلس، وكذا سنتطرق إلى أهداف مجلس التعاون الخليجي وهيكله التنظيمي، وفي الأخير سنتناول ردود الفعل المحلية والعربية والدولية حول تشكيل مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: دول مجلس التعاون.

1) جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي:

خريطة سياسية لمجلس التعاون الخليجي[1]

يتكون مجلس التعاون الخليجي من ستة دول وهي المملكة العربية السعودية وهي أكبر دول مجلس التعاون الخليجي مساحة وسكانا، بالإضافة الى دولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، بحيث تقع هذه الدول في الجنوب الشرقي لمنطقة الشرق الأوسط، يحدها من الشمال العراق وجمهوريات أسيا الوسطى

[1]– https://geographybbsata.blogspot.com/2013/11/, 19/04/2019.

وتركيا، ومن الشمال الغربي الأردن وسوريا، ومن الغرب البحر الأحمر ومن الشرق أفغانستان وباكستان وإيران[1].

أما مساحة دول الخليج العربي فهي تتفاوت بين دولة وأخرى والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1) يوضح مساحة دول مجلس التعاون الخليجي[2].

اسم الدولة	المساحة (كم²)
المملكة العربية السعودية	2,149,690
سلطنة عمان	212,460
الإمارات العربية المتحدة	83,600
الكويت	17,818
قطر	11,610
البحرين	622
المجموع:	2,475,800

ويتضح ذلك من الجدول أعلاه أن مساحة دول مجلس التعاون الخليجي تبلغ 2,475,800 كم²، أي ما يعادل تقريبا 17,68% من اجمالي مساحة الوطن العربي، ويلاحظ التباين في مساحات دول مجلس التعاون بشدة، فمثلا مساحة المملكة العربية السعودية تمثل 83,45 بالمائة من اجمالي مساحات دول الخليج، بينما دولة قطر تمثل 0,4 بالمائة من مساحة دول المجلس، والكويت تمثل 0.9 بالمائة من المساحة[3].

---

[1]– محمد مقروف: المرجع السابق، ص12.

[2]– زينب ابراهيم حسوني كبة: المرجع السابق ، ص10.

[3]–المرجع نفسه ، ص10.

وبخصوص تعداد سكان دول المجلس الخليجي، فإنه يلاحظ اختلاف في تعداد السكان بين دولة وأخرى، والجدول أدناه يوضح عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1983.[1]

جدول رقم (2) يمثل عدد سكان مجلس التعاون الخليجي عام 1983[2].

اسم الدولة	عدد السكان بالمليون
المملكة العربية السعودية	10,420
الكويت	1,680
الإمارات العربية المتحدة	1,210
سلطنة عمان	1,130
قطر	0.400
البحرين	0,280
المجموع:	15,12,00

وفي عام 1990 بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي 21 مليون نسمة، وارتفع الى 43 مليون نسمة عام 2009، وحسب آخر الاحصائيات فإنّ عدد سكان دول المجلس بلغ 46 مليون نسمة عام2011،[3] ويلاحظ على عدد سكان دول المجلس ارتفاع بشكل ملحوظ نظرا لتحسن الأوضاع الاجتماعية، وكما يلاحظ على سكان دول المجلس توافد القوة العاملة الأجنبية وارتفاع نسبة الحضر[4].

---

[1]– عبد المنعم المراكبي: المرجع السابق، ص19.

[2]- زينب ابراهيم حسوني كبة: المرجع السابق ، ص10.

[3]– https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructure، تاريخ الاطلاع 2019/03/22.

[4]– زينب ابراهيم حسوني كبة: المرجع السابق، ص12.

2) التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي:

أ- المملكة العربية السعودية:

أسس المملكة العربية السعودية آل سعود[1] عام 1925 وكانت البلاد قبل ذلك التاريخ تخضع في معظمها للسيطرة العثمانية، تقع المملكة العربية السعودية في قلب الجزيرة العربية يحدها كل من الأردن والكويت من الشمال والخليج العربي وعمان من الشرق، أما من الجنوب فيحدها اليمن بشطريه الشمالي والجنوبي وأهم مدنها مكة المكرمة والمدينة المنورة[2].

ب- الإمارات العربية المتحدة:

دولة فتية تأسست عام 1971، وهي عبارة عن فدرالية مؤلفة من سبع امارات واقعة في الجنوب، يحدها من الغرب قطر، ومن الجنوب الغربي تحدها المملكة العربية السعودية، أما من الشرق والشمال فتحدها عمان وتبلغ مساحة الامارات 83.6 ألف كم².[3]

ج- البحرين:

تقع البحرين في الخليج إلى الشرق من المملكة العربية السعودية مساحتها 622 كلم² وهي أصغر الدول العربية يبلغ متوسط طولها من الشمال الى الجنوب 50 كم، ومتوسط العرض 15 كم عاصمتها المنامة، حكمها البرتغاليون سنة 1528 ثم حكمها

---

[1]- عبد العزيز أل سعود: ولد في 15 يناير 1876، وهو ابن الامام عبد الرحمن بن فيصل بن تركي أل سعود، أحد حكام المملكة السعودية وهو مؤسس المملكة العربية السعودية، توفي في 09 نوفمبر 1953، في مدينة الطائف. للمزيد ينظر: **https://arz.m.wikipedia.org/wiki**، تاريخ الاطلاع 2019/03/12.

[2]- عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، [د.ت]، ص180.

[3]- كيلكو فسكي، لوتيسكييفيتش: **الامارات العربية المتحدة**، ط1، تر، حسان اسحاق: دار ميسل، [د.م]، 1979، ص79.

العثمانيون سنة 1602 وفي سنة 1783 تم تحرير الجزيرة على أيدي آل خليفة وتحولت بعدها الى محمية بريطانية سنة 1820 وظلت هكذا حتى تحصلت على استقلالها عام 1981[1].

د- سلطنة عمان:

تقع في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية على خليج عمان والامارات العربية المتحدة، ومن الغرب المملكة العربية السعودية واليمن، بينما يحدها بحرب العرب من الجنوب، تقدر مساحتها 300.000 ألف كم² وعاصمتها مسقط، تعرضت للغزو البرتغالي منذ 1508، واستمرت كذلك الى غاية تحقيق استقلالها عام 1971[2] على يد مؤسس أحمد بن سعيد[3].

هـ- دولة قطر:

عبارة عن شبه جزيرة تطل على الخليج العربي يحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية، أما من الغرب خليج سلوى الذي يفصلها عن البحرين من الشمال والشرق مياه الخليج العربي، مساحتها 11.400 كم²، خضعت للسيطرة البريطانية منذ 1968 الى غاية تحقيق استقلالها التام عام 1971.[4]

---

[1]- يحي شامي، **موسوعة المدن العربية والاسلامية**، ط1، دار الفكر العربية والاسلامية، بيروت 1993، ص23.

[2]- المرجع نفسه، ص85.

[3]- أحمد بن سعيد: ولد أحمد بن سعيد البوسعيدي الأزدي عام 1700 في منطقة أدم بعمان الداخلية، توفي عام 1774، لكن معظم المصادر تذكر أنه توفي عام 1783، قضى 29 سنة في السلطة وقيادة البلاد. للمزيد ينظر: عبد القادر محمود القحطاني: **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2008، ص181.

[4]- عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، [د.ت]، ص791.

و- دولة الكويت:

يحدها من الشمال العراق ومن الغرب والجنوب المملكة العربية السعودية تبلغ مساحتها 17.818 كم²، حكم الكويت أسرة الصبّاح منذ زمن طويل نالت استقلالها من بريطانيا عام 1961، ومن أشهر حكامها الأمير جابر أحمد الصبّاح[1]، الذي حكم الكويت من 1921 الى غاية 1950.[2]

المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي _ النشأة _ العوامل المساهمة والأهداف.

1) نشأة مجلس التعاون الخليجي:

تعود جذور الحراك من أجل انشاء مجلس التعاون الخليجي الى عام 1975، عندما زار أمير الكويت جابر أحمد الصبّاح أبو ظبي بتاريخ 16 أيار 1975، حيث أجرى مباحثات مطولة مع رئيس دولة الامارات العربية[3]، الشيخ زايد بن سلطان[4]، في الأخير أصدروا بيان مشترك نص على تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزير خارجية البلدين، بحيث تجتمع مرتين كل سنة على الأقل[5].

---

[1]- جابر أحمد الصباح: الأمير الثالث عشر للكويت، ولد في 29 ماي 1926، دخل المعترك السياسي عام 1949، تولى العديد من المناصب، حتى أصبح حاكما للكويت عام 1968، توفي في جانفي 2006. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج2، ص13.

[2]- يحي شامي: المرجع السابق، ص111.

[3]- صالح فهد الدوسري: **دور الكويت في مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الأهرام، مجلد47، العدد3، جامعة عين شمس، مصر، 2011، ص336.

[4]- زايد بن سلطان آل نهيان: رئيس الإمارات العربية المتحدة من عام 1969الى 1971، له عدة مواقف مشهودة إزاء قطع النفط، وابان وبعد حرب أكتوبر. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج3، ص32-33.

[5]- محمد ناصر مهنا: **الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1996، ص173.

وفي ديسمبر 1978 زار الشيخ سعد عبد الله السالم الصبّاح[1] ولي عهد المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وأثمر هذا الاجتماع بعدة بيانات مشتركة تنص على ضرورة التحرك السريع، وتوحيد جهود دول المنطقة للوصول الى الوحدة العربية التي تحكمها عدة روابط كالرابطة الدينية.

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية الحادية العشر في العاصمة الاردنية في نوفمبر 1980، اجتمع أمير الكويت جابر أحمد الصبّاح بزعماء دول الخليج العربية، وشرح لهم تصور دولة الكويت لإيجاد تنظيم مشترك بين دول الخليج العربية[2]، وقبل نهاية عام 1980 جرت محادثات رسمية أخرى في المملكة العربية السعودية، بين قادة الدول الخليجية تمت فيها مناقشة موضوع بإنشاء صيغة وحدوية بشكل جدي، من أجل تشكيل وحدة خليجية على أساس مشاركة دول الخليج الست (السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان)، وبناء على ذلك عقد وزراء خارجية الدول الست اجتماعا بمدينة الرياض في 04 فيفري 1981،[3] وقع فيه المشاركون وثيقة اعلان انشاء مجلس التعاون الخليجي، وفضلت دول الاعضاء أن يكون المجلس المنوي تأسيسه على هيئة تعاون بين الأعضاء وليس على شكل اتحاد، ثم عقد اجتماع آخر بين وزراء خارجية دول الاعضاء في مسقط بتاريخ 1981/09/09، ثم من خلاله مناقشة تشكيل هيئة تصفية المنازعات بين دول المجلس وتحديد صلاحيات المجلس الأعلى والمجلس

---

[1]– سعد عبد الله الصبّاح: سياسي ورجل دولة كويتي، من عائلة الصبّاح الحاكمة وهو ابن الأمير عبد الله سالم الصبّاح، أول حاكم لدولة الكويت المستقلة، عدة مناصب منها وزير الداخلية والخارجية ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون العمل، واختير وليا للعهد على إثر وفاة والده في 1978. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج3، ص163.

[2]– نايف عبيد: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الوحدة الى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص112.

[3]– عبد المحسن لافي الشمري: المرجع السابق،ص41.

الوزاري[1]، وفي 1981/05/23 عقد اجتماع آخر بين وزراء خارجية الدول الستة للإعداد لمؤتمر القمة الاولى المزعوم عقده في مدينة أبو ظبي بالإمارات العربية[2] من 25 الى 26 ماي 1981، واعتبر هذا المؤتمر بمثابة المؤتمر التأسيسي للمجلس، وكما تم اختيار أمين عام للمجلس، والذي انيطت مهامه بالكويتي عبد الله يعقوب بشارة[3]، وتم انشاء نظام داخلي للمجلس، ثم دعى لعقد مؤتمر الدورة الثانية للمجلس في الرياض، وفي الفترة الممتدة ما بين 10 الى 11 نوفمبر 1981، ثم التوقيع فيها على الاتفاقية للوحدة بين الدول الأعضاء[4].

رغبة في مواجهة مشاكل التنمية والقوى العاملة والهجرة الأجنبية، والتقليل من اعتمادها على النفط والعمل على تنويع مصادر الدخل القومي، والرغبة في بناء قاعدة زراعية وصناعية تؤمن بعض الشيء من حاجات المنطقة[5].

---

[1]– عبد الله محمود النجم: **موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية ما بين عامي 1981–2012 من خلال البيانات الصادرة عنه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة، 2014، ص6–7.

[2]– رياض نجيب الريس: **رياح التغيير بدايات مجلس التعاون والصراع العربي الاسرائيلي 1980–1990**، رياض الريس للكتب، لبنان، 2012، ص49.

[3]– عبد الله يعقوب بشارة: ولد في الكويت في 1936/11/17، حصل على شهادة للدراسات العليا في القانون الدولي من جامعة اكسفورد عام 1962، عمل كمدير لمكتب الوزارة الخارجية الكويتية بين عامي 1964–1971، ترك العمل السياسي في افريل 1973، وتفرغ للكتابة والنشر. للمزيد ينظر: الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، السير الذاتية للأعضاء، الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون الخليجي، ص57.

[4]– بدر عواد برغش: **نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد3، العدد5، [د.م]، 2016، ص239.

[5]– المرجع نفسه، ص241–242.

2) العوامل المؤثرة في قيام مجلس التعاون الخليجي:

2-1) العوامل الداخلية:

❖ أ) العامل الجغرافي:

تتمثل الوحدة الجغرافية والاقليمية في الحالة الخليجية أعظم تمثيل في أقطار المجتمع الخليجي رقعا جغرافية متجاورة فحسب بل هي في مجموعها رقعة واحدة متصلة لانفصالها عن بعضها البعض موانع طبيعية أو اصطناعية الأمر الذي ييسر لشعوبها التنقل من جزء الى جزء واتصالهم ببعضهم البعض وتفاعلهم اجتماعيا[1].

❖ ب) عامل الدين واللغة:

ساعدت وحدة الدين في توحيد الكلمة وتقوية الروابط لاسيما وأن الدين الاسلامي هو دين الوحدة والعزة ونابذ للعنصرية والتفرقة وان تعددت اللغات، فبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي فالعامل الديني له أعظم الأثر في حثهم على التجمع لاسيما مع ارتباطه بوحدة اللغة بحيث شكلا ركنين أساسيين في قيام الوحدة بين أبناء الخليج العربي[2].

بينما تشكل اللغة العربية رابطا أساسيا بين أفراد المجتمع الخليجي، اذ تعد رابط عميق في التواصل بين أبناء الوطن العربي بشكل عام وقد مثلت محور أساسي في كل أشكال الوحدة التي سبقت تشكيل مجلس التعاون الخليجي لاسيما وأن اللغة تعبر عن سيادة الدولة ووحدتها وقوتها إزاء أي تحدي خارجي[3].

---

[1]- محمد صادق اسماعيل: المرجع السابق، ص38.

[2]- جمال زكرياء قاسم: **تاريخ الخليج الحديث والمعاصر 1981.1991**، مجلد 5، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص107.

[3]- أحمد عبد القادر مخلص: **مجلس التعاون لدول الخليج العربي – رؤية مستقبلية – دراسة سياسية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم والسياسة، جامعة البصرة، العراق، 1986، ص79.

❖ **ج) العامل السياسي:**

تتشابه دول مجلس التعاون الخليجي الى حد كبير في أنظمتها السياسية وهي النظام الملكي والأميري، والذي يعني تركز الحكم في عائلة واحدة، ويكون الحكم فيها وراثيا، وقد أخذت معظم دول المجلس في الفترة الأخيرة بنظام تعدد المؤسسات داخل السلطة التنفيذية وكذا وجود مجلس للوزراء بالإضافة الى جهاز تشريعي وسيادة استقلال القضاء، وداخل اطار مجلس التعاون الخليجي حدث تقارب بين تلك الدول من خلال أوجه التشابه المشتركة بينها[1].

❖ **د) العامل الاقتصادي:**

يعد التكامل الاقتصادي من أحد أهم الأسباب المهمة التي دعت الى تكوين وتأسيس مجلس التعاون الخليجي من خلال ابرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1981، ويعد الهدف الرئيسي لهذا المجلس هو التبادل التجاري بالإضافة الى قوة دول مجلس التعاون الخليجي وهي مجتمعة حيث تكون أكبر مصدر للنفط في العالم الأمر الذي يجعلها تبحث عن صيغة اتحادية لأنها سوف تشكل أكبر المناطق جاذبية للاستثمار الأمر الذي سوف يدعم اقتصادها[2].

ويجمع علماء الاقتصاد على أهمية التكامل الاقتصادي والاندماج بين دول مجلس التعاون الخليجي وهذا راجع لعدة عوامل:

- اعتماد الدول على مصدر واحد للإنتاج.
- الاستيراد الخارجي لمعظم السلع.
- وجود فائض في ميزان المدفوعات، مما يساهم في الاستثمار الخارجي.

---

[1]- محمد صادق اسماعيل، المرجع السابق، ص38.

[2]- بدر عواد برغش: المرجع السابق، ص241.

- حجم الدخل السوقي ضعيف.

- قلة عدد السكان الأصليين والاعتماد على الأيادي الأجنبية[1].

ووفق هذه العوامل أصبح الاندماج الخليجي هو العامل الحاسم نحو تحديد سياسة اقتصادية تبعد المنطقة عن التنافس الدولي بحيث لا تستطيع أن تجد له موضع قدم في منطقة منذ مجتلها صوت واحد وقوة واحدة[2].

2-2) العوامل الخارجية:

❖ الثورة الايرانية:

لقد عرفت منطقة الخليج العربي في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات أحداث هامة كانت كافية لدفع الدول الخليجية نحو التكتل والاسراع لإنشاء إطار إقليمي لجمعها من أجل التصدي للانعكاسات التي يمكن أن تنجر عنها[3]، ومن بين هذه الأحداث نذكر الثورة الاسلامية الايرانية عام 1979 على يد الخميني[4]، الذي يعتبر مؤسس الجمهورية الاسلامية الايرانية[5]، فبدلا من التوجه الى تغيير

---

[1]- محمد الرميحي: **محاولات التجمع الاقتصادي والسياسي والثقافي**، [د.ت]، بيروت، 1999، ص 750.

[2]- المرجع نفسه، ص751.

[3]- حشوف ياسين: **عامل التهديدات الأمنية والأثر الاستراتيجي في الخليج العربي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، جامعة بشار، 2016، ص50.

[4]- الخميني: هو أية الله روح الله موسوي الخميني، رجل ديني وقائد الثورة الايرانية، ولد عام 1902، في قرية خمين، عمل كأستاذ في الفلسفة الاسلامية والمنطق، تم ترحيله الى الحدود التركية بسبب خوضه في الأمور السياسية، وأثناء اندلاع الثورة الايرانية منذ حكم الشاه، كما يرسل اعلاميات للشعب الايراني الذي انصاع لها، وبذلك أصبح الزعيم الروحي لإيران، وبعد اسقاط الشاه، عاد روح الله الى طهران، توفي في طهران عام 1989. للمزيد ينظر: تركي ضاهر: **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر**، ط5، دار الحسام، بيروت، 1955، ص111-112-113.

[5]- محمد صادق اسماعيل: المرجع السابق، ص35.

السياسات التوسعية التي كانت في عهد الشاه[1]، بإرجاع الجزر العربية الثلاث[2] التي احتلتها ايران للدلالة على حسن النية، واصلوا تمسكهم بأطماع الشاه القديمة في التوسع على حساب دول المنطقة، من خلال اعلانهم لتصدير الثورة الى الدول الخليجية المجاورة[3].

الأمر الذي نظرت اليه الدول الخليجية على أنه أخطر تهديد للخليج على الاطلاق فلم تكن مخاوف دول الخليج من الثورة مجرد أحلام مزعجة فسرعان ما قامت حكومة الثورة بتجديد مطالبها المتمثلة في ضم البحرين اليها، لكن هذه الدعوة سقطت نهائيا باختيار سكان إيران لاستقلالهم في الاستفتاء الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة وكذا ما تردد من تدابير ايران في ديسمبر 1981 لقلب نظام البحرين[4].

وكما أعلنت ايران نيتها في تزعم العالم الاسلامي مما جعل أنظمة العالم العربي السني عرضة لاجتياح أصولي شيعي في الخليج والمغرب العربي والشرق الأوسط، مما جعل دول الخليج تسعى لإيجاد صيغة وحدوية فيما بينها للتصدي لمثل هذه الأخطار[5].

---

[1]– الشاه: هو بهلوي محمد رضا ولد عام 1919، ابن رضا شاه الكبير خلف والده عندما استقال عام 1941 حصل على عدة شهادات جامعية فخرية، برز اسمه عاليا عندما عارض تأميم النفط، اتبع سياسة توسعية، وقامت ثورة ضد حكمه عام 1979 أطاحت به وأجبرته على الخروج من ايران، توفي عام 1980. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، [د.ت]، ص580–581.

[2]– الجزر العربية الثلاث: وهي جزيرة طنب الكبرى وجزيرة طنب الصغرى وجزيرة أبو موسى، تقع في دولة الامارات العربية المتحدة، تكمن أهميتها في كونها مدخل للخليج العربي، وهي أماكن ممتازة لرسو السفن، ومع اكتشاف النفط في الخليج، ازدادت أهميتها. للمزيد ينظر: محمد خالد المومني وخالد محمد شنيكات: **رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث**، المجلة الأردنية الهاشمية، المجلد5، العدد1، الاردن، 2012، ص62.

[3]– محمد مقروف: المرجع السابق، ص32.

[4]– أنطواني متى: **الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الايرانية 1798–1978**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1993، ص153.

[5]– المرجع نفسه، ص153.

❖ **الحرب العراقية الايرانية:**

اندلعت الثورة العراقية الايرانية عام 1980، وألغى الطرفان اتفاقية الحدود بينهما، حيث ألغت العراق اتفاق الجزائر لعام 1975،[1] بينما ألغت ايران منذ عام 1969 اتفاق 1937، ولما كان هذا الصراع بين أقوى دولتين في الخليج فقد مرحلة جديدة وخطيرة في تاريخ المنطقة، حيث أدى الى تزايد قلق وخوف الدول الخليجية من انعكاسات هذه الحرب على أمنها وعلى استقرارها[2].

ولقد واجهت دول الخليج في بداية الحرب صعوبة الانحياز الى أحد الطرفين نظرا لوجود حساسية كبيرة في الأوضاع الخليجية، لكن في نهاية المطاف فرض المنطق كلمته، ومالت الكفة لصالح العراق نظرا لوجود عدة عوامل مشتركة بينها كالعروبة والمصير المشترك وكذا الخوف من تصدير الثورة الايرانية لدول المنطقة، من أجل هذا سارع زعماء دول الخليج لدعم العراق ماديا ومعنويا[3]، وهذه الوقفة أثارت غضب الإيرانيين فتوعدوا الدول الخليجية بنقل الثورة الى داخل بلادهم والقضاء على أنظمة الحكم فيها، وكان هذا دافعا قويا لاتفاق خليجي لإنشاء اتحاد يحمي مصالح هذه الدول في مواجهة الأطماع الإقليمية[4].

---

[1]– اتفاقية الجزائر 1975: أبرمت هذه الاتفاقية في 06 مارس 1975في الجزائر بين العراق وايران، وهي آخر اتفاقية لتسوية النزاع بين العراق وايران. للمزيد ينظر: فاضل رسول: **العراق – ايران – أسباب وأبعاد النزاع**، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، النمسا، 1986، ص22.

[2]– حشوف ياسين: **عامل التهديدات الأمنية الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي**، ص50.

[3]– اسماعيل صبري مقلد: **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، دار الريان للنشر والتوزيع، الكويت، 1984، ص193-197.

[4]– محمد صادق اسماعيل: المرجع السابق، ص36.

❖ **معاهدة السلام:**

بعد أن شهد العالم العربي أروع فترات التعاون والوفاق والتلاحم بين دوله ابان حرب 1973 بين العرب والإسرائيليين، حيث جعلت هذه الحرب من العرب أمة واحدة متماسكة لكن بعد هذه الفترة شهد العالم العربي حالة التشرذم والتناحر[1].

بسبب معاهدة كامب ديفيد[2] التي تم عقدها بين مصر والكيان الصهيوني أثناء زيارة الرئيس المصري أنور السادات[3] الى الكيان الصهيوني، والتي أدّت الى انفراط العقد العربي وانقسام الجبهة العربية، بعد المقاطعة العربية لمصر باستثناء السعودية التي كانت أقل تشددا مع مصر، الأمر الذي يعني في المحصلة النهائية ضرورة التوحد فيما بينها لتشكيل قوة اتحادية[4].

2-3) العوامل الدولية:

❖ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج العربي:

في 16 يناير من عام 1968 أعلن هارولد ويلسون رئيس الحكومة البريطانية قرار يقضي بسحب القوات البريطانية من الخليج العربي مع نهاية 1971،[5] ولقد

---

[1]- محمد مقروف: المرجع السابق، ص31.

[2]- معاهدة كامب ديفيد: هي الاتفاقية التي عقدت بين مصر والكيان الصهيوني عام 1989، تعد الطرقات بموجبها بإنهاء حالة الحرب واقامة علاقات دولية مع الكيان الصهيوني، لذا تعد هذه المعاهدة أول حرف للموقف العربي الرافض للتعامل مع الكيان الصهيوني. للمزيد ينظر: زياد الخضر العيد مطر: **اتفاقية كامب ديفيد وأثرها على القضية الفلسطينية، 1978-1993**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012، ص25-30.

[3]- أنور السادات: 1818-1881، ولد محمد أنور السادات في 25ديسمبر 1818، من أب مصري وأم سودانية، في أسرة مكونة من 13 أخ وأخت كان متأثر بمصطفى أمال أتانورك، تولى الحكم خلفا لجمال عبد الناصر في سبتمبر 1970، اغتيل سنة 1981. للمزيد ينظر: أنور السادات: **البحث عن الذات قصة حياتي**، ط1، المكتب المصري الحديث، مصر، 1978، ص10-11.

[4]- زينب ابراهيم حسوني كبة: المرجع السابق، ص32.

[5]- جاسم بن محمد القاسمي: **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي – انجازاته وتحدياته**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص18.

شكل هذا الانسحاب ما يسمى بفكرة الفراغ من المنطقة، عندها بدأ القلق يساور دول الخليج العربي مما قد يصيب المنطقة من اضطرابات أو تجدد للصراعات الاقليمية وتأثير ذلك على الأمن في المنطقة العربية بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص[1].

وكان الرد الأمريكي على قرار الانسحاب البريطاني يظهر بعض القلق، فضلا عن فراغ القوة الذي نتج عنه، لذا كان تصميم جدي من الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصالحها في المنطقة لذا عملت على اقامة نظام للدفاع على أمن المنطقة وتحقيق التنمية في جو من الاستقرار بعيدا عن التدخلات الخارجية المتمثلة في الاتحاد السوفياتي وتشجيع الحل السلمي للمنازعات بين دول المنطقة، وذلك لتوفير منفذ دائم لنفط الخليج وبأسعار معتدلة وبكميات كافية لحاجة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وفي عام 1975 انتهج الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[3] خطة خاصة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط عرفت بمبدأ كارتر الذي يعتبر أن أي محاولة للسيطرة على منطقة الخليج من جانب أي قوة خارجية يعتبر هجوما على المصالح الحيوية الأمريكية وطالما أنه هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يبرر قيام الولايات المتحدة لاستخدام كل الوسائل بما في ذلك القوات العسكرية[4].

وكانت للولايات المتحدة الأمريكية عدة أهداف تسعى لتحقيقها منها:

---

[1]– أحمد زكرياء الشلق ومصطفى عقيل الخطيب: المرجع السابق، ص18.

[2]– أحمد زويد الجشعمي: **الاستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي 1971–1980**، مجلة بابل، مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد6، العدد3، العراق، 2016، ص101–102.

[3]– جيمي كارتر: ولد عام 1924 سياسي وأمريكي، ترأس الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي 1977–1981، نال جائزة نوبل للسلام عام 2002، توفي عام 2005. للمزيد ينظر: جيمي كارتر، https://www.marefa.org ، تاريخ الاطلاع 2019/04/02، 16:30.

[4]– حشوف ياسين: المرجع السابق، ص55.

- الدفاع عن النفط ووصوله من الأسواق العربية بأسعار معقولة.

- تنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج إزاء العراق وإيران.

- تهيئة المنطقة لقبول الكيان الصهيوني برعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

كل هذه التحركات وغيرها من طرف الدول العظمى كفيلة بأن تجعل دول منطقة الخليج العربي تسعى للعمل من أجل التعاون المشترك[1].

❖ **موقف الاتحاد السوفياتي من منطقة الخليج العربي:**

أخذ الاتحاد السوفياتي بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي يوجه الاتهامات لما أسماه بالتحالف العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من حيث الاستمرارية بالأهداف الاستعمارية للمحافظة على الاحتكارات النفطية وعلى هذا الأساس بدأ الاتحاد السوفياتي في ظل الظروف القائمة في المنطقة على ايجاد موضع قدم له في الخليج العربي[2]، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال طرح العديد من المشاريع من بينها مبادرة برجنيف[3] عام 1980 أي قبل قيام مجلس التعاون الخليجي وقد تمثلت هذه المبادئ التي تبنتها هذه المبادرة في:

- الدعوة لعدم اقامة قواعد عسكرية في الخليج العربي.
- عدم اصطدام القوة أو التهديد ضد بلدان المنطقة.

---

[1]– زينب ابراهيم حسوني كبة: المرجع السابق، ص 33–34.

[2]–المرجع نفسه، ص34.

[3]– مبادرة برجنيف: هو المشروع الذي أعلن عنه الاتحاد السوفياتي، ضمت خمس بنود وهي: 1– عدم استخدام القوة اتجاه دول الخليج وعدم التدخل في شؤونها، 2– عدم اقامة قواعد عسكرية أجنبية في الخليج، 3– عدم الانحياز في المنطقة، 4– احترام حق السيادة الكاملة لدول المنطقة، 5– عدم خلق أي عقبات على التبادل التجاري. للمزيد ينظر: محمد السعيد ادريس: **مبادرة برجنيف والصراع الدولي**، مجلة السياسة الدولية، العدد14، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1981، ص172–177.

- احترام سيادة دول المنطقة واحترام وضع عدم الانحياز [1].

وبرز الاتحاد السوفياتي موقعه بأنه هو الأقرب من الناحية الجغرافية للخليج العربي وعلى هذا الأساس فإنه هو الأقرب وله الأولوية بالتواجد في المنطقة فضلا عن ذلك فإنه فإن حرمان الغرب من التواجد في أراضي الخليج العربي يعد مكسبا للاستراتيجية السوفياتية كما دعم الاتحاد فكرة خلق منطقة سلام في المنطقة وقرر تخفيض قواعده العسكرية بشرط فك القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة وكل هذا في إطار الحرب الباردة وتطبيق سياسة الاحتواء[2].

❖ الغزو السوفياتي لأفغانستان 1979:

في 27 ديسمبر 1979 بدأت مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج بغزو السوفيات عسكريا لدولة أفغانستان وكان لهذا الغزو عدة أهداف منها:

- الاشراف على مناطق انتاج النفط في الخليج تمهيلا للسيطرة عليها ومشاركة الولايات المتحدة فيها.

- الاقتراب من المياه الدافئة.

- محاولة الاطاحة بالصين خصمهم العملاق في الشرق الأوسط[3].

وفي المقابل عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن رفضها للغزو السوفياتي في أفغانستان واعتبرت ذلك تهديدا للأمن واستقرار المنطقة كما استنكرت الدول العربية بالإجماع التدخل السوفياتي في أفغانستان، واعتبرت ذلك تهديدا لأمن

---

[1]– محمد صادق اسماعيل: المرجع السابق، ص33.

[2]– زينب ابراهيم حسوني كبة: المرجع السابق، ص35.

[3]– حشوف ياسين: المرجع السابق، ص53.

واستقرار المنطقة لاسيما وأنهم كانوا يحاولون الوصول الى المياه الدافئة التي تشكل احدى أولويات الاستراتيجيات السوفياتية[1].

لذا ونتيجة لإدراكها للأخطار المهددة لأمنها كان لزاما على هذه الدول إيجاد مؤسسات مشتركة تعمل على دفع العمل الوحدوي التكاملي وتجسيده على أرض الواقع من أجل التصدي لمثل هذه الأخطار[2].

3) أهداف مجلس التعاون الخليجي:

لقد كانت الوثيقة الأساسية لمجلس التعاون الخليجي واضحة في تجديد واختيار نوعية الأهداف فقد ركزت الوثيقة على:

- تحقيق التناسق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا لوحدتها.

- العمل على توثيق وتعميق الروابط والصلاة وأوجه التعامل القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات[3].

- وضع أنظمة متلائمة في جميع الميادين بما في ذلك الشؤون التالية:

- ✓ الشؤون الاقتصادية والمالية.
- ✓ الشؤون الصحية والاجتماعية.
- ✓ الشؤون الاعلامية والسياحية.

---

[1]– زينب ابراهيم حسوني كبة: المرجع السابق، ص34.

[2]– المرجع نفسه، ص36.

[3]– بدر عواد برغش: المرجع السابق، ص243.

– دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز للبحوث العلمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون في القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها[1].

– إقامة مشاريع عسكرية مشتركة وإقامة التنسيق الأمني.

– إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس.

– تعديل التجارة بين دول المجلس.

– اقامة مشاريع مشتركة.

– تشجيع القطاع الخاص[2].

ومن خلال التعرض السابق لأهداف مجلس التعاون الخليجي، يمكن إبداء بعض الملاحظات والتي نختصرها في النقاط التالية:

– يلاحظ أن أهداف المجلس عامة وليست محدودة، أي أن التعاون شمل جميع المجالات.

– عدم التركيز على الجوانب السياسية والأمنية والدفاعية بالتفصيل.

– التأكيد على ضرورة أمن الخليج واستقراره، والعمل على ابعاده عن الصراعات[3].

---

[1]– محمد ناصر مهنا: **الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة**، الاسكندرية، 1996، ص485.

[2]– سعاد: **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والأثار المترتبة على اصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الاوروبي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص89–90.

[3]– محمد صادق اسماعيل: المرجع السابق، ص44–45.

المبحث الثالث: مجلس التعاون الخليجي هياكله ومبادئه ومكانته من النظام الدولي.

1) النظام الهيكلي لمجلس التعاون الخليجي:

يتكون مجلس التعاون الخليجي من مجموعة من المؤسسات واللجان، في مقدمتها المجلس الأعلى ويليها المجلس الوزاري والأمانة العامة إضافة الى اللجان المساعدة لها وهي كالآتي:

أ- المجلس الأعلى:

هو السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي، يتكون من رؤساء دول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء دول المجلس، ويجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة، ويجوز له عقد دورات استثنائية، بناء على دعوة أي دولة عضو، وبتأييد عضو آخر[1]، ويعتبر انعقاد المؤتمر صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذي يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتعقد دورات المجلس في بلدان دول الأعضاء حيث يقوم الأمين العام للمجلس بتحديد تاريخ بدء الدورات، كما يقترح موعد انتهائها[2].

- **اختصاصات المجلس الأعلى:**

يقوم المجلس الأعلى على تحقيق أهداف مجلس التعاون من خلال ممارسة الاختصاصات التالية:

✓ النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.

---

[1]- مجدي زهدي خميس أبو عشمة: **سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي 2002-2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، فلسطين، 2016، ص24.

[2]- محمد صادق اسماعيل: المرجع السابق، ص47.

- ✓ وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها[1].
- ✓ اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.
- ✓ إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات.
- ✓ تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.
- ✓ اقرار النظام الداخلي.
- ✓ التصديق على ميزانية الأمانة العامة[2].

ويساعد المجلس الأعلى عدة هيئات وهي:

- **هيئة تسوية المنازعات:**

يشكلها المجلس الأعلى وهي هيئة مؤقتة تشكل لكل مسألة على حدة، وحسب طبيعة الخلاف، ولها صلاحيات الاستعانة بأي خبير بما يناسب النزاع المحدد[3].

وتختص هيئة تسوية المنازعات بالنظر فيما يحيله اليها المجلس الأعلى من منازعات وخلافات بين الدول الاعضاء، حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون، وتستعين الهيئة في عملها بثلاث مصادر وهي: النظام الأساسي لمجلس التعاون، والقانون والعرف الدوليين، وتصدر هيئة المنازعات توصياتها بأغلبية الأصوات، فإذا تساوت الأصوات ترجع الكفة للجانب الذي صوت فيه الرئيس، وتختار الهيئة رئيسها من بين أعضائها في كل حالة[4].

---

(1)– خالد بن فهد السبيعي: **مجلس التعاون الخليجي دراسة في مسيرة التكامل والوحدة**، ص56.

(2)– عبد الله الأشعل: **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**، ط1، ذات السلاسل، [د.م]، 1990

(2)– مجدي زهدي خميس أبو عشمة: **سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، 2002-2015**، ص25.، ص125.

(3)– المرجع نفسه، ص25.

(4)– خالد بن فهد السبيعي: المرجع السابق، ص59.

- **الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:**

أسست بقرار من المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشر التي عقدت بالكويت في شهر ديسمبر من عام 1997، ويهدف توسيع قاعدة التشاور وتكثيف الاتصالات بين الدول الأعضاء، بناء على طلب أمير الكويت جابر أحمد الصبّاح، تتكون الهيئة من ثلاثين عضوا بمعدل خمسة أعضاء لكل دولة، وتختار الهيئة رئيسا سنويا من بين أعضاء الدول التي ترأس المجلس الأعلى، وتتكون الهيئة الاستشارية من رئاسة الهيئة والجهاز التنفيذي واللجان التابعة لها[1].

ويتركز عملها في ابداء الرأي والمشورة في القرارات والمشاريع المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية[2].

ب) المجلس الوزاري:

يتشكل المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عليهم من الوزراء، وتكون رئاسة دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي للدول الأعضاء، وأعطى مجلس التعاون الخليجي حرية التصرف للدول الأعضاء في حضور وزراء خارجيتهم لاجتماعات المجلس الوزاري، أو إنابة غيرهم من الوزراء طبقا لظروف وموضوعات الدراسة[3].

يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة في كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي عضو من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاد

---

[1]– عبد الله محمود النجم: **موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية ما بين عامي 1981–2012**، ص13–14.

[2]– مجدي زهدي خميس أبو عشمة: المرجع السابق، ص25.

[3]– خالد بن فهد السبيعي: المرجع السابق، ص63.

المجلس صحيحا اذا حضره ثلثا الدول الأعضاء، والمجلس هو الذي يقرر مكان عقد اجتماع دوراته المقبلة[1].

ولقد حدد مجلس التعاون الخليجي تخصصات المجلس الوزاري نذكر منها:

- ✓ اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في كافة المجالات.
- ✓ العمل على تسجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة بهذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفعها الى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- ✓ تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بينها، ورفعها الى لجنة متخصصة أو أكثر لتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنها[2].

ج) الأمانة العامة:

تتكون من أمين عام يعينه المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ثم يساعده أمناء للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية، ورئيس بعثة مجلس التعاون الخليجي في بروكسل، ويتم تعيينهم من طرف المجلس الوزاري بتسريح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[3].

- **اختصاصاتها:**

أوضح النظام الأساسي اختصاصات الأمانة العامة للمجلس والمهام الموكلة اليها تتمثل فيما يلي:

---

[1]– عبد الله الأشعل: **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**، ص126.

[2]– عبد الله محمود النجم: المرجع السابق، ص13.

[3]– بدر عواد برغش: المرجع السابق، ص250.

- ✓ إعداد دراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.
- ✓ متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل دول الأعضاء.
- ✓ اعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته[1].
- ✓ إعداد مشروع اللوائح الادارية والمالية التي تتماشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته.
- ✓ إعداد الميزانيات وإعداد جداول أعمال المجلس الوزاري.
- ✓ الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري عقد دورات استثنائية إذا دعت الضرورة لذلك[2].

2) مبادئ مجلس التعاون الخليجي:

قبل أن نحدد مبادئ مجلس التعاون الخليجي، وجب الإشارة إلى أن مبادئ السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي تعكس مبادئ الدول الأعضاء، مما يجعل التنسيق السياسي التنفيذي مهمة يسيرة خاصة وأنها تتدفق في خصائصها، وتحقق بالتدريج الانسجام اللازم في قطاع السياسة الخارجية، وقد أوجزت أجهزة مجلس التعاون الخليجي مبادئ وأسس التعاون فيما يلي[3]:

➢ في المجال الدولي:

- ✓ التمسك بمبدأ عدم الانحياز.

---

[1]– محمد ناصر مهنا: **الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر**، ص500.

[2]–المرجع نفسه، ص500.

[3]– عبد الله الأشعل: المرجع نفسه، ص09.

- ✓ احترام الالتزامات والمواثيق الدولية من بينها ميثاق هيئة الأمم المتحدة[1].
- ✓ عدم التدخل في شؤون الغير.
- ✓ معارضة استخدام القوة في حل القضايا الدولية.
- ✓ احترام حق الدول في تقرير المصير، والتنديد بالتفرقة العنصرية.
- ✓ العمل على استقرار عملية السلام، واستتباب الأمن في العالم[2].

➢ **على المستوى الخليجي:**

- ✓ التعايش السلمي بين دول المنطقة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- ✓ ابعاد المنطقة من مساحة الصراعات الدولية.
- ✓ معارضة التدخل الأجنبي في المنطقة.
- ✓ تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية.
- ✓ تطوير العلاقات بين دول المنطقة بما يحقق صيانة الأمن والاستقرار والتفاهم[3].
- ✓ المساواة بين الدول الأعضاء[4].

➢ **على المستوى العربي والإسلامي:**

- ✓ التأكيد على الاندماج بين دول المجلس.
- ✓ العمل على حل القضايا العربية والاسلامية بما فيها القضية الفلسطينية.
- ✓ الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عنها.
- ✓ ضرورة تحقيق التضامن العربي ونبذ الخلافات بين الدول العربية[1].

---

[1]– بيانات المجلس الأعلى: البيان الختامي للدورة الأولى، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 25–26 مايو 1981.

[2]– محمد صادق اسماعيل: المرجع السابق، ص45.

[3]– عبد الله الأشعل: المرجع السابق، ص10.

[4]– محمد صادق اسماعيل: المرجع السابق، ص46.

3) مكانة مجلس التعاون الخليجي في النظام الدولي:

يعد مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية وفق معايير ميثاق الأمم المتحدة، من حيث خضوعه لمبادئ الامم المتحدة ومقاصدها على حفظ السلام في المنطقة، واشتمال ميثاقه على نظام لتسوية النزاعات بين أعضائه، وقيامه بدور عام لحفظ السلام في المنطقة من خلال سياسة التهدئة، وتنقية الأجواء العربية والبحث عن التسوية للأطراف المتنازعة، والمساهمة في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية[2].

ويمكن القول بأن مجلس التعاون الخليجي ليس حلفا عسكريا أو تنظيميا، اقتصاديا بالدرجة الأولى أو تكتل سياسي وإنما هو منظمة إقليمية تستهدف أفاق الوحدة ضمن أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة[3].

وتتمتع المنظمات الاقليمية لدى الأمم المتحدة بوضع المراقب، وهذه المنظمات هي منظمة الدول الأمريكية، الجامعة العربية، منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، الاتحاد الأوروبي[4].

ويرى الكثير من الباحثين أن مجلس التعاون الخليجي هو أقرب الى الاتحاد الكونفدرالي، باعتبار أن دول الأعضاء في المجلس تتمتع بكامل سيادتها داخليا وخارجيا فيما يخدم مصالحها، كما أنه لكل عضو الحق في تسيير شؤونه الداخلية والخارجية[5].

---

[1]– بيانات المجلس الأعلى: البيان الختامي للدورة الأولى، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 25–26 مايو 1981.

[2]– عبد الله الأشعل: المرجع السابق، ص 17.

[3]– المرجع نفسه، ص17.

[4]– المرجع نفسه، ص18.

[5]– يحي سعاد شامي: **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والأثار المترتبة على اصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الاوروبي**، ص88.

وإذا كان معيار الاتحاد الكونفدرالي هو الأقرب إلى صيغة مجلس التعاون، كما يقضي بذلك تنظيمه ونظامه الأساسي، فإنّ الفارق الذي يتميز به مجلس التعاون والذي يضفي عليه شيئا من الخصوصية، هو ما أفرزته تجربة الممارسة بين أعضائه من عدم الالتزام بحرفية النصوص ومراعاة ظروف كل دولة عضو، وتفضيل روح التعاون الا أن صيغة العمل في المجلس سارت على ممارسة قاعدة الاجماع بقدر الامكان.

المبحث الرابع: المواقف المحلة والعربية والدولية من تشكيل مجلس التعاون الخليجي.

1) الموقف المحلي:

أكدّت دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي يعتبر لبنة في الصرح العربي وأنه ليس تحالفا، أو محورا موجها ضد أحد، وأنه عبارة عن تنظيم اقليمي، يعمل في إطار جامعة الدول العربية[1].

فقد صرح الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان رئيس دولة الامارات السابقة قائلا: "إن مجلس التعاون الخليجي هو فاتحة خير وبركة على دول المنطقة والأمة العربية والإسلامية، وقيام المجلس خطوة مهمة لدعم التآزر والتعاون المشترك بين دول المنطقة من أجل تحقيق طموحات شعبها"[2]، أما في عمان فلقد أشاد السلطان قابوس[3] بقيام المجلس مشيرا الى ضرورة تركيز القسط الأوفر من اهتمام الأعضاء على صيانة أمن

---

[1]– خالد بن فهد السبيعي: المرجع السابق، ص49.

[2]– دعاء نجمة: **دول مجلس التعاون الخليجي إدارة الأزمات الاقليمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، العراق، 2016، ص54.

[3]– قابوس: قابوس بن سعيد بن تيمور بن سعيد البوسعيدي، السلطان الثامن لسلطنة عمان، ولد عام 1940، وصل سكة الحكم بعد الانقلاب على والده السلطان سعد بن تيمور عام 1970. للمزيد ينظر: تاريخ ميلاد السلطان قابوس تاريخ الاطلاع: 2019/04/27، 10:48.

المنطقة واستقرارها لتوفير المناخ الملائم للتعاون بين دولها[1]، وفي قطر عبّر أمير قطر السابق حمد بن خليفة أل ثاني أن قيام مجلس التعاون يعبر عن عمق الروابط الأخوية، بينما وعد الشيخ جابر أحمد الصبّاح أمير دولة الكويت السابق أن إنشاء المجلس نقطة كبرى في حاضر هذه المنطقة[2].

وأكدّ مجلس الوزراء السعودي ترحيبه بالمجلس باعتباره اللبنة الحقيقية في التعاون العربي والاسلامي، أما بخصوص موقف البحرين فقد وصف أمير البحرين قيام المجلس بأنه استجابة الواقع ضد جميع جوانبه في المنطقة[3].

2) الموقف العربي والإقليمي:

أ) الموقف العربي:

أشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية في ذلك الوقت السيد الشاذلي القليبي بمجلس التعاون الخليجي، ووصف في حديث له مع وكالة أنباء الخليج بأن هذه الخطوة إيجابية نحو تحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها الجامعة العربية من جميع المحاولات وأعرب عن ارتياحه من هذا التنظيم[4].

وانقسم الموقف العربي بين مؤيد ومتحفظ، من قرار تشكيل المجلس، ومن بين الدول المؤيدة نجد تونس، التي رحبت بإنشاء مجلس التعاون الخليجي وقالت أنه يعزز التعاون والتقارب العربيين، وبحكم الصلات بين مجموعات الدول العربية المتجاورة ذات المصالح المترابطة وقال متحدث باسم الوزارة الخارجية التونسية أن الوحدات العربية

---

(1)– محمد مقروف: المرجع السابق، ص47.

(2)– المرجع نفسه، ص55.

(3)– المرجع نفسه، ص47.

(4)- ثامر أحمد عطية: **نشأة مجلس التعاون الخليجي وردود الفعل الاقليمية والدولية**، مجلة الكلية الاسلامية، الجامعة، المجلد2، العدد 41، جامعة المثنى، العراق، 1997، ص88.

المتقاربة تمثل حلقات ايجابية في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وأضافت بأن تونس سعت في هذا السياق بكل امكانياتها لتحقيق فكرة المغرب العربي الكبير[1].

أما مصر فقد أعلن وزير الإعلام المصري خلال زيارته لعمان في فبراير 1983 تأييد بلاده لمجلس التعاون الخليجي، باعتباره خطوة طبيعية لإيجاد تكامل بين دول الخليج ثم توالي بعد ذلك ترحيب مصر بالمجلس في كل المناسبات[2].

وفي المغرب جدد وزير المالية المغربي في حديث له مع صحيفة عكاظ السعودية يوم 08 أفريل 1981 تأييد بلاده لقيام المجلس، كما أشاد السودان بتجربة المجلس منذ قيامه وهنأ قادته، أما الصومال فلقد أكّد الرئيس الصومالي أنّ المجلس رفض طلبا تقدم به الصومال للانضمام إليه وأكدّ ذلك في مقابلة نشرت في لندن، ورغم ذلك رحّب بقيام المجلس[3].

ب) الموقف الإقليمي:

في هذا الموقف نجد ايران التي لا ترى في التجمعات العربية، الا تحريضا غير مبرر للقومية العربية للفارسية فأبدت رفضها للمجلس، وكانت تعد كل نظام لا يشملها هو نظام ناقص كما كانت تتوجس من أن للولايات المتحدة الأمريكية يد في قيام هذا المجلس[4].

3) الموقف الدولي:

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مجلس التعاون وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا صحفيا فيه (إن انشاء هذا المجلس كانت مبادرة قامت بها حكومات

---

(1)- ثامر أحمد عطية: المرجع السابق، ص 49.
(2)- محمد مقروف: المرجع السابق، ص49.
(3)- المرجع نفسه، ص48.
(4)– دعاء نجمة: **دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الاقليمية**، ص 54.

المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وسلطنة عمان من غير التشاور مع حكومات خارج الاقليم، واعتبرت المشروع فرصة لتحقيق التعاون الاقليمية مع الغرب في حماية أمن الخليج)[1].

أما رد فعل الاتحاد السوفياتي على قيام مجلس التعاون الخليجي، فتمثل في قيام صحيفة البرافدا، الناطقة جلسات الحزب الشيوعي السوفياتي بانتقاء المجلس وخاصة المشروع العماني القائم على تأسيس أسطول بحري مشترك لحماية مضيق هرمز، وكذا المبادرة السعودية لتوحيد الامكانيات العسكرية لهذه الدول، واعتبر الاتحاد السوفياتي أن هذا التحالف لا يخدم استقرار المنطقة.

فرنسا هنأت زعماء الخليج بقيام المجلس مؤكدا في برقياته لهم على أن يكون أمن الخليج مسؤولية الدول المطلة عليه، وأن يظل بعيدا عن التوترات والنزاعات الدولية، أما بريطانيا فقد أدلت رئيسة الوزراء البريطانية خلال جولتها إلى قطر والسعودية والإمارات وعمان بتصريحات، وبحديث للتلفزيون القطري أكدّت فيه ترحيبها بقيام المجلس واعتبرت ذلك خطوة لتأمين المنطقة والدفاع عن نفسها[2].

وكما رحبت ألمانيا هي الأخرى بقيام مجلس التعاون الخليجي، حيث عبّر الناطق الرسمي باسم الوزارة الخارجية الألمانية بأنّ بلاده تنظر باهتمام إلى دور المجلس في حفظ السلام والأمن الدوليين في هذه المنطقة[3].

---

[1]– أحمد عبد القادر مخلص: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية، دراسة سياسية**، ص116–117.

[2]– محمد مقروف: المرجع السابق، ص50.

[3]– ثامر أحمد عطية: المرجع السابق، ص91.

وكما رحبت كل من باكستان وتركيا والهند بقيام المجلس، بالإضافة الى الصين التي اعتبرت قيام المجلس خطوة لتحقيق العديد من الأهداف من بينها تطوير الاقتصاد الوطني، وكذا تعزيز التعاون بين دول المجلس وتحقيق الاستقرار[1].

يتضح مما تقدم أن مجلس التعاون الخليجي تأسس بعدة محاولات وجهود من طرف قادة دول المجلس، من خلال عقدهم للعديد من الاجتماعات التي انتهت بوثيقة الاعلان عن قيام مجلس التعاون الخليجي في 25 ماي 1981، وكانت هناك عدة عوامل ساهمت في تشكيل المجلس وسارعت في قيامه، وكان للمجلس عدة أهداف باعتباره منظمة إقليمية، ولم ترتكز أهداف المجلس على مجال واحد بل شملت عدة مجالات.

ويتبين مما سبق أن جميع الأجهزة والمؤسسات واللجان المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجي تهدف إلى ايجاد إطار موحد، بما يتناسب مع مصالح دول الأعضاء، ويضمن لها التواصل مع الدول الاقليمية والدولية تحت الإطار الذي يؤسس أواصر التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في كافة المجالات، وعلى مختلف الأصعدة.

ولمجلس التعاون الخليجي مبادئ يسير عليها على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي، وكما أن له مكانة على الصعيد الدولي لكونه منظمة إقليمية تهدف الى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء، حيث لا يمكن اعتباره حلف عسكري أو تكتل سياسي، ما مكن المجلس من نيل درجة المراقب في هيئة الأمم المتحدة.

وأما بخصوص ردود الأفعال المحلية والعربية والدولية حول قيام مجلس التعاون فكانت متباينة بين مؤيدة كالدول العربية، والمحافظة كالدول الأوروبية، والرافضة كإيران.

---

[1]– محمد مقروف: المرجع السابق، ص50.

الفصل الثالث

مجلس التعاون الخليجي ودعمه للقضايا العربية (القضية الفلسطينية 1981-1992) انموذجا

المبحث الأوّل: مبادرة الأمير فهد عام 1981 وموقف مجلس التعاون منها.

المبحث الثاني: الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وموقف مجلس التعاون الخليجي منه.

المبحث الثالث: المشروع العربي للسلام عام1982 وموقف مجلس التعاون الخليجي منه.

المبحث الرابع: الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987-1992 وموقف مجلس التعاون منها.

تعد القضية الفلسطينية من أبرز القضايا العربية في التاريخ المعاصر، لما لها من أهمية، إذ تمثل محور الصراع العربي الصهيوني، لذا تناول مجلس التعاون الخليجي هذه القضية في دوراته داخل المجلس، أو من خلال اجتماعاته مع المنظمات الإقليمية، منذ تأسيسه عام 1981، وسعى المجلس للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، وحاولوا تدويل قضيتهم في المحافل الدولية، واعلنوا أن أمن الخليج مرتبط باستقرار الشرق الأوسط، وهذا لا يتحقق إلاّ من خلال القضية الفلسطينية بشكل عادل، الأمر الذي يمكنهم من إقامة دولة مستقلة، وفي هذا الفصل سنتناول مبادرة الأمير فهد عام 1981 وموقف المجلس منها وكذا المشروع العربي للسلام عام 1982، وموقف المجلس منه والانتفاضة الفلسطينية من 1987 الى 1992 وموقف المجلس منها.

المبحث الأوّل: مبادرة الأمير فهد عام 1981 وموقف مجلس التعاون منها.

1) مبادرة الأمير فهد عام 1981:

في الوقت الذي كان في الرئيس المصري أنور السادات في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية في أوت 1981، للبحث مع الإدارة الأمريكية في تفعيل محادثات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل، قدم ولي العهد السعودي حينها فهد بن عبد العزيز[1] مبادرة السلام

[1]– فهد بن عبد العزيز: ولد الامير فهد بن عبد العزيز بمدينة الرياض عام 1923، وهو أحد الأبناء السبعة لمؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز آل سعود، تقلد العديد من المناصب وبتاريخ 1982/07/13، تمت مبايعته ملكا على المملكة العربية السعودية بعد وفاة أخيه الملك بن عبد العزيز. للمزيد ينظر: عبد الله محمود النجم، المرجع السابق، ص18.

عبر حديث صحفي نشرته وكالة الأنباء السعودية في 07 أوت 1981،[1] تضمنت المبادرة ثمانية مبادئ سبق وأقرتها الأمم المتحدة وأعادت التأكيد عليها:

- ✓ انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس.
- ✓ ازالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية.
- ✓ ضمان حرية أداء الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة[2].
- ✓ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه، وتعويض من لا يرغب في العودة.
- ✓ خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
- ✓ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
- ✓ التأكيد على حق دول المنطقة في العيش بسلام.
- ✓ قيام الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ[3].

---

[1]– حاتم خليل أحمد السطري: **مشاريع التسوية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية 1971-1993**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص120-121.

[2]– ماجد جميل أحمد المغثة: **موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية 1964–1982**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، 2011، ص142.

[3]– سامي أحمد يوسف: **المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية 1969–1993**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 13، العدد1، غزة، 2011، ص1273–1274.

ويلاحظ على هذه المبادرة تناولها لثلاث مبادئ رئيسية تتضمن: الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967،[1] وقيام دولة فلسطينية، وعودة القدس للسيادة العربية، وأكد الملك فهد أن هذه المبادرة ليست شخصية، ولكنها عبارة عن إعلان مبادئ أساسية للسلام الذي تريده السعودية، وأن تنفيذها على ثلاث شروط واقعية لا بدّ من تحقيقها وهي[2]:

- وقف الدعم الأمريكي الغير محدود لإسرائيل.
- وضع حد للغطرسة الإسرائيلية.
- التسليم بأن الرقم الفلسطيني هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق أوسطية[3].

وأوضح الأمير فهد أن المبادرة جاءت في اعقاب إدراك المملكة العربية السعودية لحقيقة اللعبة السياسية في المنطقة، وتفوق إسرائيل على العرب في المجال العسكري، وتتناقض مع ما قيل من أن طرحها ناجم عن تفوق السعودية من الاعتداءات الإسرائيلية[4].

---

[1]– الأراضي المحتلة عام 1967: هي الأراضي التي احتلها الكيان الصهيوني بتاريخ 05جوان 1967، وتشمل شبه جزيرة سيناء والجولان السوري والضفة الشرقية والغربية من نهر الأردن وقطاع غزة والقدس الشرقية. للمزيد ينظر: محمد خالد الأزهري: **الرأي العام الأوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة 1948–1988**، مجلة شؤون عربية، العدد57، القاهرة، 1989، ص124.

[2]– ماجد جميل أحمد المغثة: **موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية 1964–1982**، ص143.

[3]– حاتم خليل أحمد السطري: **مشاريع التسوية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية، 1971–1993**، ص121.

[4]– ماجد جميل أحمد المغثة: المرجع نفسه، ص143.

2) المواقف العربية والدولية من الاجتياح:

أ- المواقف العربية:

تباينت ردود الفعل العربية حول مبادرة الملك فهد بين مؤيد ورافضة للمبادرة، وكانت دول الخليج العربي من أبرز الدول المرحبة بالمبادرة، حيث رحبت البحرين بالمبادرة، واعتبرتها الأساس لسلام حقيقي وعادل في المنطقة[1]، أما الأردن فرحبت هي الأخيرة بالمبادرة، لكنها بقيت متحفظة على البند الخامس الذي يذكر الدولة الفلسطينية المستقلة، ولم يتحدث عن الفدرالية أو يشير للحكم الذاتي، ويبدوا أنه يتناقض أيضا مع موقف السعودية الداعي منذ عام 1974 بأن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية شؤون الفلسطينيين، وتقرير مصيرهم، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، لكونه أفقد أي ذكر لما بين بنوده الثمانية[2].

وأيدت المبادرة كل من الصومال والمغرب وجيبوتي، والسودان التي اعتبرت بأن المبادرة متروكة للفلسطينيين بخصوص قبولها أو رفضها، بينما دعت تونس إلى إجراء تعديلات على بنود المبادرة التي تختلف عليها الدول العربية المعارضة للمبادرة من أجل الحصول على إجماع عربي بشأنها[3].

أما الدول العربية المعارضة لمبادرة الأمير فهد، فنجد في مقدمتها العراق التي اعتبرت أن المبادرة تتضمن في بنودها الاعتراف بإسرائيل، بالإضافة الى الجمهورية العربية السورية التي أصدرت وزارة خارجيتها ورقة عمل مقدمة لمؤتمر وزراء خارجية

---

[1]- عبد الله حمود النجم: المرجع السابق، ص21.

[2]- ماجد أحمد الغثة: المرجع السابق، ص144.

[3]- عبد الله محمود النجم: المرجع نفسه، ص21.

الدول العربية، جاء فيها ضرورة الالتزام بمقررات القمة العربية التي عقدت في عمان خاصة فيما يتعلق:

- ✓ التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967.
- ✓ تحرير المقدس وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب عليها.
- ✓ الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني خاصة حقه في العودة وتقرير المصير[1].
- ✓ إقامة دولة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، يوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كما أكدت ورقة العمل على أنه لا يجوز لأيّة دولة عربية الانفراد بأي حل للقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي إلا من خلال إجماع عربي[2].

❖ **الموقف الفلسطيني:**

أولا/ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

في ردها على المبادرة السعودية اعتبرت الجبهة أنه وبعد مقتل السادات تحاول الرجعية العربية إعادة مصر إلى الحظيرة العربية، وادخالها ضمن دائرة التضامن العربي، واستدلت على ذلك بتصريح لحسين هيكل حينما قال " ليس من المعقول مطالبة حسين مبارك بالتخلي عن اتفاقية كامب ديفيد ".[3]

---

[1]– عبد الله محمود النجم: المرجع السابق، ص21.

[2]– المرجع نفسه، ص21.

[3]– شبلي محمود خليل دودين: **اليسار الماركسي الفلسطيني ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية 1967-1982**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، 2010، ص183.

ثانيا/ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

اعتبرت الجبهة أن المبادرة قد جاءت بعد فشل مؤامرة الحكم الذاتي، وبروز ثمار العزلة لنظام السادات لتشكل حبل النجاة لإنقاذ السادات تحت غطاء، واعطاء فرصة حسين مبارك، وعللت الجبهة رفضها للمبادرة لكونها تجاهلت الإطار الدولي لمناقشة وحل القضية الفلسطينية، لإبقاء المشكلة ضمن دائرة الهيمنة الأمريكية، وأكدت الجمعية أنها ستعمل على الإطاحة بالمبادرة بالعمل جبهة الصمود.

ثالثا/ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " القيادة العامة ":

اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " القيادة العامة " على لسان ناطقها الرسمي بتاريخ 1981/08/11 أن مبادرة الأمير فهد تهدف لتعزيز النفوذ الامريكي[1].

رابعا/ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

رفضت الجبهة للمبادرة واعتبرت على لسان عضو المكتب السياسي لجبهة خالد بن عبد المجيد أن خطورة المشروع السعودي تكمن في الدعوة للاعتراف بالكيان الصهيوني والإقرار بوجوده[2].

[1]– شبلي محمود خليل دودين: **اليسار الماركسي الفلسطيني ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية 1967-1982**، ص183-184.

[2]– المرجع نفسه، ص184.

بينما كان رد منظمة التحرير الفلسطينية مبادرة الأمير فهد ايجابيا، حيث اعتبر ياسر عرفات[1] رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة أن المبادرة بداية حسنة، لكنه شكك بإمكانية تحقيقها، كما اعتبر أن الملك فهد لم يأت بالجديد فيما يخص بالقضية الفلسطينية[2].

ب- المواقف الدولية:

أولا/ هيئة الأمم المتحدة:

رحب الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بالمبادرة السعودية، واعتبرها منسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة وتتفق مع قراراتها الصادرة بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي[3].

ثانيا/ الولايات المتحدة الأمريكية:

في البداية لم تكن تبدي أي اهتمام بالمشروع ولكن بعد فترة أصبحت تتحدث عن النقاط الإيجابية التي يحتويها المشروع، مثل الاستعداد للاعتراف بإسرائيل كدولة، والتعايش معها بسلام، وبدأ الموقف الأمريكي أكثر وضوحا عندما حددت النقاط المرفوضة في تصريحات لاحقة.

---

[1]- ياسر عرفات: ولد ياسر عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني في القدس عام 1929، اشتهر بياسر عرفات أو أبو عمار، تسلم منصب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في 1969/02/05، توفي توفي في 11 نوفمبر 2004. للمزيد أنظر: أفنان ناهض يونس: **الخطاب السياسي عند ياسر عرفات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص7.

[2]- شبلي محمود خليل دودين: المرجع السابق، ص182.

[3]- عبد الله محمود النجم: المرجع السابق، ص24.

ثالثا/ الاتحاد السوفياتي:

وصف الرئيس ليونيد برجنيف المشروع السعودي بأنه يشكل قاعدة للحل السلمي في منطقة الشرق الاوسط، وأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات قد اطّلع خلال زيارته لموسكو على وجهة نظر القادة السوفيات حول المشروع العربي للسلام[1].

رابعا/ فرنسا:

أيّدت فرنسا هذه المبادرة، معتبرة إيّاها من أفضل الاقتراحات لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط[2].

خامسا/ الاتحاد الأوروبي:

أيّد وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في لندن مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز، حيث أكدّ وزير الخارجية البريطاني كارينغتون في 1981/10/13، أن لهذه المبادرة أهمية كبيرة لاستهدافها موضوعا أساسيا ومهما جدا، وأكد أن أوروبا ستعمل جاهدة من أجل الوصول لتحقيق السلام المطلوب في المنطقة.

أما دول أوروبا الغربية فرحبت بالمبادرة لكن بطريقتها المعروفة التي لا ترضي العرب ولا تغضب اسرائيل[3].

---

[1]– عبد الرزاق محمود الطائي: **السياسة السعودية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي مبادرة السلام**، مجلة دنيا الوطن، فلسطين، 2010، ص200.

[2]– المرجع نفسه، ص200.

[3]– عبد الله محمود النجم: المرجع السابق، ص23–24.

سادسا/ الموقف الإسرائيلي:

رفضت اسرائيل المشروع السعودي، وقامت بتهديد السعودية علنا، على لسان وزير حربها شارون، مفادها جعل السعودية ساحة حرب، وابتدعت ذلك بغارات وهمية نفذها الطيران الإسرائيلي فوق الأراضي السعودية[1].

3) موقف مجلس التعاون الخليجي من مبادرة الملك فهد 1981:

لقد تبنى مجلس التعاون الخليجي هذه المبادرة برمتها، وأعدها مشروع أساس للسلام في المنطقة، في دورته الأولى للمجلس الوزاري والتي عقدت بالطائف في 31 أوت 1981، وطالبت السعودية أن توضع المبادرة على جدول أعمال القمة العربية المقرر عقدها في فاس[2]، وذلك لما خلفته المبادرة من أثر في ردود الفعل العربية والدولية، ولأجل بلورة موقف عربي موحد حول القضية الفلسطينية[3]، كما أكد المجلس عقب انتهاء دورته الثانية للمجلس الوزاري في الرياض بتاريخ 8 نوفمبر 1981،[4] على أن المبادرة ملائمة ويمكن أن تكون أساس لحل الصراع العربي الصهيوني، وهذا ما شجع السعودية بأن تضع المبادرة ضمن جدول أعمال قمة فاس في 25 نوفمبر 1981، كما أكد المجلس الأعلى في اجتماعاته خلال دورته الثانية على ضرورة رؤية أثر المبادرة إذ استعرض

---

(1)– ماجد جميل أحمد المغثة: المرجع السابق، ص145.

(2)– عبد الله محمود النجم: المرجع السابق، ص24–25.

(3)– محمد صادق اسماعيل: **دور المملكة العربية السعودية في العالم**، دار العلوم للنشر والتوزيع، [د.م]، 2010، ص62.

(4)– الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي: **البيان الختامي للمجلس الوزاري في دورته الثانية**، الرياض، 10 نوفمبر 1981، ص1.

المجلس ردود الفعل العربية والدولية حول مبادئ السلام التي أعلنتها المملكة العربية السعودية بشأن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية[1].

وفي اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي وخلال المؤتمر الصحفي المشترك لوزير الخارجية السعودي سعود الفيصل والأمين العام للمجلس عبد الله بشارة، صرّح من خلاله أن الجميع متفائلون بمشروع السلام، وهناك اجماع عربي حوله، ورغم أن المبادرة جرت عليها الكثير من التغييرات والتعديلات من قبل الدول العربية، إلاّ أن المجلس كان من المؤيدين للمشروع وبقوة كما أكد على أن تحقيق السلام وتسوية الصراع العربي والصهيوني يتطلب جهود عربية كبيرة[2].

ونتيجة للخلافات العربية التي تسببت في فشل قمة فاس الأولى عام 1981، اضطرت السعودية إلى سحب المشروع السعودي المعروض على قمة فاس، إيمانا منها باستراتيجية وحدة الصف العربي وعلى أمل أن يحظى بموافقة كاملة خلال المؤتمر القادم، ومن جانب آخر نفى السعودية ما أذيع من أنباء على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل، تفيد استعدادها للاعتراف بإسرائيل في حال قامت الأخيرة بالانسحاب من الأراضي المحتلة[3].

---

[1]– الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي: **البيان الختامي للمجلس الوزاري في دورته الثانية**، الرياض، 08 نوفمبر 1981، ص3.

[2]– زينب ابراهيم حسوني كبة: المرجع السابق، ص100.

[3]– ماجد جميل أحمد المغثة: المرجع السابق، ص146-147.

المبحث الثاني: الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وموقف مجلس التعاون الخليجي منه.

1) الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982:

لقد سبق وأن تعرضت لبنان لاجتياح إسرائيلي عام 1978، وأطلقت عليه بعملية الليطاني[1] وكان هدفه طرد الفلسطينيين من جنوب لبنان وإقامة حزام أمني لحماية مستوطناتها على الحدود الإسرائيلية اللبنانية، وإنشاء مجموعات عسكرية لبنانية لحراستها من عمليات المقاومة الفلسطينية، ففي صيف 1981 شهدت المنطقة كثافة للعمليات الفدائية الفلسطينية ضد المستوطنات الاسرائيلية في الشمال. ما دفع بإسرائيل الى شن غارات عنيفة على قوى الجنوب اللبناني انتهت بتوقيع اتفاق ثنائي غير مباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل[2]، برعاية كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرت إسرائيل أن هذا الاتفاق بمثابة هزيمة سياسية لإسرائيل لأنه أعطى لياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية نوعا من الشرعية الدولية، وعزز مكانة المنظمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرت إسرائيل أن هذا الاتفاق بمثابة هزيمة لها، ولتفادي

---

[1]– الليطاني: أطول الأنهار اللبنانية، ينبع من غرب بعليك في سهل البقاع ويصب في البحر المتوسط شمال مدينة صور، يبلغ طوله حوالي 180 كلم، ينبع ويجري ويصب في لبنان، وتبلغ قدرته المائية حوالي 750 مليون م³ سنويا. للمزيد ينظر: جمال سعد نوفان: الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، مجلة أدب الفراهيدي، العدد13، [د.م]، 2012، ص138.

[2]– المرجع نفسه، ص133.

نتائج هذه الهزيمة بدأ وزير الدفاع الصهيوني أرئيل شارون[1] في انتظار التوقيت الملائم لشن حرب أخرى على لبنان[2].

وكانت إسرائيل تبحث عن أية ذريعة للقيام بمجهودها، وجاءت هذه الذريعة في الثالث من جوان من عام 1982، عندما أطلقت مجموعة منشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية القار على سفير إسرائيل في إنجلترا شلوموف أدرغوف، ولهذا اتخذت اسرائيل من هذه الحادثة مبررا لبدأ الحرب في منظمة التحرير الفلسطينية، دون أن يكون لها أي علاقة بالاعتداء[3].

وبعد ساعات قليلة من محاولة الاغتيال في لندن عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعا طارئا في صباح يوم الجمعة 4 جوان 1982، في غياب وزير الدفاع أرئيل شارون الذي كان في الخارج، واتخذت الحكومة قرار بالإجماع يدعو سلاح الجو الإسرائيلي الى قصف أكثر من 20 موقعا للمقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني وبيروت، وفي 05 جوان اجتمعت الحكومة الإسرائيلية بقيادة الثلاثي بيغن[4]، شارون،

---

[1]– أرئيل شارون: سياسي وعسكري بارز عضو في الكنيست، لمع اسمه في حرب أكتوبر 1973، عين مستشارا عسكريا بعد انتخابات 1980، وفي صيف 1982عين وزيرا للدفاع، فكان المهندس الأوّل لعملية غزو لبنان 1982. للمزيد ينظر: مسعود الخوند: **الموسوعة التاريخية والجغرافية**، ج1، دار رواد النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، [د.ت]، ص392.

[2]– سمير جبور، رضى سليمان وآخرون: **يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان**، حيزران– يونيو–ديسمبر 1982، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1985، ص4.

[3]– المرجع نفسه، ص4.

[4]– بيغن: ولد في 16 أوت 1913، في روسيا البيضاء أكمل دراسته في بولندا عام 1938، أسس عصابة الأرجون الصهيونية التي قامت بمذابح دير ياسين، أصبح رئيسا للوزراء في عام 1977، توفي عام 1992. للمزيد ينظر: جمال سعد نوفل: المرجع السابق، ص139.

واسحق شاميل[1]، واعتبروا أن الفرصة سانحة لتوجيه ضربة عسكرية الى منظمة التحرير الفلسطينية، وفي 6 جوان دخل الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الحزام الأمني[2].

وتمكنت القوات الإسرائيلية من محاصرة بيروت بتاريخ 1982/06/13، وطالبت بخروج الفدائيين الفلسطينيين من لبنان، وفي المقابل عجزت الدول العربية في عقد مؤتمر لمناقشة الوضع السائد في لبنان، ولكنها تمكنت من عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في تونس بتاريخ 1982/06/26، بعد مضي 3 أسابيع على الغزو، انتهت دون التوصل الى قرار ملموس بشأن مواجهة الغزو، في الوقت الذي كانت فيه اسرائيل قد احتلت العديد من المدن والقرى اللبنانية[3].

وكانت اسرائيل تهدف من وراء اجتياحها للبنان لـ:

- تنظيف لبنان من القوى الخارجية (السوريين والفلسطينيين) واعادة تشكيله سياسيا.
- تدمير منظمة التحرير الفلسطينية عسكريا وسياسيا في جنوب لبنان وفي بيروت.
- إلحاق الضفة الغربية وغزة بإسرائيل، وإعطاء السكان نوعا من الحكم الذاتي وتوسيع المستوطنات.
- تشجيع الفلسطينيين على قلب النظام الأردني وتحويله الى دولة خاصة بهم تحت شعار الأردن هو فلسطين[4].

---

[1]– اسحق شاميل: صهيوني متطرف شارك في أعمال ارهابية ضد فلسطين، دخل عالم السياسة وأصبح مقربا من مناجم بيغن، الذي عينه وزيرا في حكومته، وخلفه في رئاسة الحكومة عام 1983. للمزيد ينظر: مسعود الخوند: **الموسوعة التاريخية والجغرافية**، ج1، ص392.

[2]– سمير جبور، رضى سليمان: المرجع السابق، ص46-47.

[3]– جمال سعد نوفان: المرجع السابق، ص123.

[4]– المرجع نفسه، ص122-123.

وفي 1982/08/14 تم التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الجانبين اللبناني والفلسطيني من جهة، والإسرائيلي من جهة أخرى برعاية أمريكية، نص الاتفاق على:

- وقف جميع الأعمال والأنشطة العسكرية بين جميع الأطراف.
- مغادرة القوات الفلسطينية مدينة بيروت بطريقة سلمية وفق برنامج زمني محدد وتحت اشراف دولي.
- نشر قوات متعددة الجنسيات وقت المغادرة، من أجل تأمين سلامة الفلسطينيين واللبنانيين[1].

كان من أبرز نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان فقدان منظمة التحرير الفلسطينية موقعها وقواعدها العسكرية التي كانت تستخدمها لشن عملياتها العسكرية ضد إسرائيل، وارتكاب إسرائيل مجازر ضد الفلسطينيين واللبنانيين، وتدمير الأحياء السكانية والمدارس والمستشفيات، وتحويل مدينة بيروت الى ركام، وتنصيب بشير الجميل رئيسا على لبنان[2].

2) المواقف العربية والدولية من الاجتياح:

أ- الموقف العربي:

لقد سجل الشهر الأول للاجتياح الإسرائيل للبنان غياب شبه كامل، واستمر الغياب السياسي بشكل ملحوظ، واكتفت أغلب الدول العربية بتقديم المساعدات الطبية وبيانات الإدانة والتنديد بالغزو[3] حيث ساد اعتقاد في العالم العربي أن الحرب في لبنان ستحسم

---

[1]- عبد الله محمود النجم: المرجع السابق، ص29.

[2]- المرجع نفسه، ص29-30.

[3]- محمد خالد الأعزر: **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص30.

خلال يومين، لكن عندما طالت الحرب واستمرت إلى درجة بدا كأنه لا نهاية لها خاصة بعد معركة بيروت لجأ بعض الدول العربية منها مصر والسعودية والمغرب وتونس والأردن الى الولايات المتحدة الأمريكية، لوضع حد للعدوان الإسرائيلي على لبنان[1].

وعلى العموم فإن الملاحظة الأساسية على المشاركة العربية في حرب لبنان أنها اقتصرت أولا على الجانب السياسي، وركزت ثانيا على الدور الأمريكي، حيث شاركت جميع الدول العربية في المفاوضات السياسية منفردة ومجتمعة على محورين هما:

- المحور الدولي: وذلك في اطار نشاطات الأمم المتحدة لوقف الحرب في لبنان.
- المحور الأمريكي: وذلك عبر دوام الاتصال بالإدارة الأمريكية كي تعمل على إنهاء الحرب في لبنان من خلال تأثيرها على إسرائيل[2].

ب- المواقف الدولية:

أوّلا/ موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

يتميّز الموقف الأمريكي بالتأييد والدعم للموقف الإسرائيلي، إضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية بخطة الاجتياح مسبقا، حيث أشارت التقارير إلى أن الحكومة الأمريكية كانت على معرفة بأهداف إسرائيل، وأنها أيدت الهجوم على لبنان في محاولة للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، كما جاء في تصريح سفير إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية "موشي أرينز" أن الحكومة الأمريكية أصبحت تقدر بعد الحرب أهمية إسرائيل الاستراتيجية كشريك لأمريكا، وفي الوقت نفسه أعلن وزير الخارجية الأمريكية جورج

---

[1]- أحمد شاهين: **حجم المشاركات العربية في حرب لبنان ودوافعه**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 129-130-131، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت (لبنان)، أوت- سبتمبر- أكتوبر 1982، ص35.

[2]- المرجع نفسه، ص33.

شولتر " أن أمريكا ملتزمة كليا بأمن إسرائيل وهذا الالتزام لا يبلغ فقط من مبدأ خلقي بل من الإيمان بأن اسرائيل القوية والآمنة هي مصلحة أمريكا[1].

ثانيا/ موقف الاتحاد السوفياتي:

كان موقف الاتحاد السوفياتي تجاه الاحتجاج الإسرائيلي للبنان حريصا على أن لا يصطدم بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن لا يتصاعد الموقف بين القوات السورية المتمركزة في لبنان والقوات الإسرائيلية، مما يضع السوفيات بين موقف صعب، لذلك دعوا الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة الضغوط على إسرائيل[2].

ثالثا/ موقف الاتحاد الأوروبي:

اقتصر موقف الاتحاد الأوروبي على اصدار بعض التصريحات التي تدين الاجتياح الإسرائيلي للبنان، كما أثيرت للمرة الأولى التهديدات بالعقوبات إذا استمرت اسرائيل في رفضها للانسحاب من لبنان[3].

3) موقف مجلس التعاون الخليجي من الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982:

مجلس التعاون الخليجي احتلال الجيش الإسرائيلي للبنان، وممارساته وانتهاكاته، واعتداءاته ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، وأكد المجلس أن تلك الممارسات تعد جرائم ضد الإنسانية، وأن جميع الأعراف والمواثيق الدولية تدين وتجزم تلك الانتهاكات، وطالب

---

(1)– صلاح زهر الدين: **موسوعة الأمن والاستخبارات في العالم**، ج7، المركز الثقافي للطباعة والنشر والتأليف والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص117.

(2)– هنري لورنس: **اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، تر: محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، [د.م]، ص1992، ص78.

(3)– كمال عبد القادر عثمان: **مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من عام 1967–1987**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص214.

المجلس دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية للتدخل الفوري والضغط على إسرائيل، لوقف عدوانها وإلزامها بتنفيذ القوانين والمواثيق الدولية[1].

وكما طالب مجلس التعاون الخليجي – في دورته الرابعة للمجلس الوزاري في مدينة الطائف بتاريخ 1982/07/19– جميع الدول العربية الى وحدة الصف والتضامن مع لبنان حيث ورد أن المجلس في الوقت الذي يؤمر فيه دعمه ووقوفه الى جانب الشعبين اللبناني والفلسطيني في الاقاع عن حقوقهما، وفي استقلال وحدة أراضي لبنان ليؤمن في الوقت نفسه بأن التصدي لغزو العدو الصهيوني للأراضي اللبنانية، ورفع الحصار عن بيروت وعن المقاومة الفلسطينية فيها، والتي تناضل من أجل تمكين شعب فلسطين من ممارسة حق في تقرير المصير، وانشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني[2] وطالب مجلس التعاون الخليجي – في دورته الرابعة للمجلس الوزاري التي عقدت بمدينة الطائف بتاريخ 1982/07/13 – مجلس الأمن الدولي الى تحمل مسؤولياته القانونية تجاه الاعتداءات الإسرائيلية ضد لبنان، وفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل لعدم تنفيذها قرارات مجلس الأمن الدولي، حيث ورد " إن المجلس يدعو الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن الى تحمل مسؤولياتها القانونية حسب ميثاق الأمم المتحدة، بالحفاظ على السلم في العالم، واتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الميثاق، وفرض العقوبات على إسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن[3].

كما حصل مجلس التعاون الخليجي للدول الأعضاء في مجلس الأمن المسؤولية الكاملة تجاه الأحداث والمجازر الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني واللبناني، لتغاضيهم عنها وعدم إلزامهم تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والتي تدعوا لوقف

---

[1]– عبد الله محمد النجم: المرجع السابق، ص30.

[2]– المرجع نفسه، ص32.

[3]– المرجع نفسه، ص35.

العدوان، والانسحاب من الأراضي اللبنانية، لذا طالب مجلس التعاون الخليجي من مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات على إسرائيل لإجبارها على تنفيذ قراراته[1].

المبحث الثالث: المشروع العربي للسلام عام 1982 وموقف مجلس التعاون الخليجي منه.

1) المشروع العربي للسلام 1982 (قمة فاس الثانية):

كشف الغزو الإسرائيلي للبنان عن دلالات هامة، إذ خرجت إسرائيل منتصرة عسكريا وسياسيا، بعد أن حققت مطالبها بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وتشتيت قواتها في البلاد العربية، وخلال ذلك الوقت طرح ريغان[2] مبادرته للسلام في 01 سبتمبر 1982، هادفة لانسحاب متزامن للقوات الإسرائيلية والسورية من لبنان، على أن يعقب ذلك ربط الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، بنوع من الفدرالية، في محاولة للاتفاق على المبادرة السعودية، مما يعني عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة، وإنما تحقيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة[3].

ونظرا لكل هذا قامت السعودية بعرض مبادرتها من جديد على قمة فاس 1982، بطلب من وزير خارجية السعودية سعود الفيصل، من أجل الخروج بموقف عربي موحد

---

[1]– عبد الله محمد النجم: المرجع السابق، ص36.

[2]– رونالد ريغن: ولد عام 1911 من عائلة فقيرة، عاش حياة يائسة، عمل كسنمائي في هوليود، دخل المعترك السياسي كيمني متطرف، انتخب في 04 نوفمبر 1980 كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية وهو الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج1، ص873.

[3]– ماجد جميل أحمد المغثة: المرجع السابق، ص154-155.

من مشروع السلام السعودي المطروح، لذا تحولت مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز بعد تلك القمة الى مشروع عربي للسلام[1].

احتوى البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة في فاس في الفترة الممتدة ما بين 6-9 سبتمبر 1982 مشروعا للسلام، جاء فيه ما يلي:

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها مدينة القدس العربية.
- إزالة المستوطنات التي أقامها العدوان عام 1967.
- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتعويض من لا يرغب بالعودة[2].
- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدول الفلسطينية المستقلة.
- يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ[3].

---

[1]- ماجد جميل أحمد المغثة: المرجع السابق، ص155.

[2]- حاتم خليل أحمد السطري: المرجع السابق، ص138.

[3]- المرجع نفسه، ص138.

وصدر بيان ختامي عن قمة فاس الثانية 1982، متضمنا المبادرة السعودية المعدلة، ومؤكدا على حرص الدول العربية على الاستمرار في العمل بكافة الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط[1].

2) المواقف العربية والدولية من قمة فاس 1982:

أ- الموقف العربي:

شكلت القمة العربية لجنة سباعية مكونة من وزراء خارجية ستة دول، إضافة الى منظمة التحرير الفلسطينية، ترأسها كل من الملك حسن الثاني ملك المغرب، والملك حسين ملك الأردن، وبعضوية كل من السعودية والجزائر وتونس ومنظمة التحرير الفلسطينية، زارت هذه اللجنة عواصم الدول الخمس في مجلس الأمن الدولي[2].

ب- الموقف الفلسطيني:

تم حسم الموقف الفلسطيني من مشروع قمة فاس، في البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 14-22 فيفري 1983، والذي اعتبر أن قرارات قمة فاس هي الحد الأدنى للتحرك السياسي العربي، الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري، من أجل تعديل ميزات القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية.

كما أكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم، أن كل حديث عن التوافق بين المشروع العربي في فاس ومشروع الرئيس الأمريكي ريغان هو أمر مغلوط[3].

---

[1]- ماجد جميل أحمد المغثة: المرجع السابق، ص156-157.

[2]- حاتم خليل أحمد السطري: المرجع السابق، ص140.

[3]- المرجع نفسه، ص138-139.

ج- الموقف الإسرائيلي:

أعلنت إسرائيل مباشرة بعد القمة العربية رفضها لمشروع القمة العربية، واعتبرت المشروع هو بمثابة إعلان حرب على إسرائيل، لأن المطالبة بإقامة دولة فلسطينية تشكل خطوات على وجود إسرائيل، لم تكتف إسرائيل بالتصريحات الرافضة لمشروع السلام العربي، بل قامت في 15 سبتمبر 1982، بتغطية وتسهيل مجزرة بحق مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان، اللذين يقطنهما نازيون فلسطينيون ولبنانيون، وارتكبت المجزرة بعد ستة أيام من الإعلان عن مقررات قمة فاس، مما يؤكد أنها كانت ردا عمليا على الرغبة العربية بالسلام[1].

ورفضت إسرائيل مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، واتفقت المعارضة الإسرائيلية والحكومة الإسرائيلية في رفض الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية[2].

د- الموقف الأمريكي:

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية قرارات مؤتمر فاس الثانية ايجابية بشكل عام، لأنها لم ترفض خطة السلام الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط، والفارق بينهما أن المشروع العربي للسلام أكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني[3].

---

[1]- حاتم خليل أحمد السطري: المرجع السابق، ص139.

[2]- المرجع نفسه، ص139.

[3]- عبد الله محمود النجم: المرجع السابق، ص40.

هـ- الموقف الأوروبي:

اشترطت بريطانيا عدم حضور المندوب الفلسطيني لاستقبال اللجنة السباعية، فلم يتم اللقاء للرفض العربي لهذا الشرط، ولقي المشروع ترحيبا من الاتحاد السوفياتي، واعتبرته فرنسا نهجا مقبولا للتسوية[1].

3) موقف مجلس التعاون الخليجي من قمة فاس الثانية:

أكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي خلال دورته الثالثة التي عقدت في البحرين بتاريخ 1982/11/11، تأييده الكامل لقرارات القمة العربية التي عقدت في فاس المغربية عام 1982، وأعرب عن دعمه الكامل لجهود اللجنة السباعية الهادفة الى نشر فكرة المشروع على الدول الكبرى، حيث ورد: " وفي هذا الصدد أكّد المجلس تأييده للقرارات والبيانات التي اتخذتها القمة العربية، واستعرض نتائج الاتصالات الأولى التي قامت بها اللجنة السباعية المنبثقة عن قمة فاس برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية وأعرب عن تأييده لكل المساعي التي تحقق الأهداف العربية كما حددها مؤتمر فاس[2].

---

[1]- حاتم خليل أحمد السطري: المرجع السابق، ص140.

[2]- عبد الله محمود النجم: المرجع السابق، ص40.

المبحث الرابع: الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987-1992 وموقف مجلس التعاون منها.

1) الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987-1992:

حدثت شرارة الانتفاضة الأولى المباركة يوم 1987/12/09، إثر استشهاد أربعة عمال فلسطينيين في حادث دهس متعمد في اليوم الذي سبقه[1]، وعرفت الانتفاضة بثورة المساجد وثورة أطفال الحجارة[2].

وإن كانت عملية الدهس هي من الأسباب المباشرة لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية، إلاّ أن هناك مجموعة من الأسباب الغير مباشرة لاندلاعها، والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ رفض الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي ورفض فكرة التعايش معه[3].
- ✓ سوء الأوضاع الاقتصادية، وسياسة المخططات الاستيطانية، ومحاولات التهويد لمدينة القدس ومصادرة الأراضي ونهب الموارد، وإغلاق المؤسسات التعليمية وحرمان الشعب الفلسطيني من هويته الوطنية[4].
- ✓ الاضطهاد والظلم ضد الشعب الفلسطيني.
- ✓ رغبة الفلسطينيين في التحرر وتقرير المصير[5].

وقد تميزت هذه الانتفاضة بعدة مظاهر نذكر منها:

---

(1)- محمد محسن صالح: **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطواتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسة والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012، ص103.

(2)- فرج شلهوب: **المقاومة الفلسطينية مراحل التطور وآفاق المستقبل**، صحيفة السيل، الأردن، [د.ت]، ص144.

(3)- عمر الغول: **الانتفاضة ثورة كانون –انجازات وآفاق-**، ط1، مؤسسة للدراسات والنشر، دمشق، 1990، ص87.

(4)- إسلام حبوش: **المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى في قطاع غزة مابين 1987-1994**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص20.

(5)- المرجع نفسه، ص20.

- ✓ تحول المقاومة الى الداخل بعدما كانت في الخارج.
- ✓ مشاركة التيار الإسلامي بقوة.
- ✓ شملت كافة قطاعات الشعب واتجاهاته وفئاته العمرية[1].

واعتمدت المقاومة على كل الوسائل والوسائل المتاحة والممكنة، كالمظاهرات والإضرابات والعصيان المدني، وعدم دفع الضرائب وكذا مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وغيرها من الأساليب[2]، بينما اعتمدت الانتفاضة على عدة أسلحة في مواجهتها للعدوان الإسرائيلي، من أبرزها الحجارة والطعن بالسكين للجنود والمستوطنين الإسرائيليين، وكذا استخدام الأسلحة النارية والعبوات الناسفة البسيطة والقنابل وغيرها[3].

وسعى الشعب الفلسطيني من خلال الانتفاضة تحقيق عدة أهداف وهي:

- ✓ وقف سياسة القبضة الحديدية التي فرضتها إسرائيل على الفلسطينيين، وإلغاء العمل بقوانين الطوارئ،
- ✓ تجريم انتهاك وتدنيس المقدسات الدينية، ومطالبة شارون بمغادرة البلدة القديمة بالقدس.
- ✓ حل اللجان البلدية والمجالس القروية التي عينها الاحتلال الإسرائيلي، وإجراء انتخابات ديمقراطية لها في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ✓ إلغاء الضرائب المفروضة على التجار الفلسطينيين.
- ✓ وقف مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات[4].

---

[1]– محسن محمد صالح: **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، ص103.

[2]– إسلام حبوش: المرجع السابق، ص40.

[3]– المرجع نفسه، ص58.

[4]– عبد الله محمود النجم: المرجع السابق، ص51–52.

2) موقف مجلس التعاون الخليجي من الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987-1992:

أشاد مجلس التعاون الخليجي بالانتفاضة الفلسطينية، التي فجرها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية ضد الاحتلال الإسرائيلي عام 1987، وذلك ردا على انتهاكات واعتداءات الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته الإسلامية، وذلك كما ورد في البيان الختامي الصادر عن الدورة الثامنة للمجلس الأعلى المنعقدة في مدينة الرياض بتاريخ 1987/12/29 " وفي هذا الصدد أشاد المجلس بالانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة ضد العدو ومشاريعه الاستيطانية وانتهاكاته المستمرة لحرمة الأماكن المقدسة في فلسطين كما يؤكد المجلس دعمه وتأييده للانتفاضة بكل الامكانيات المتاحة[1].

وكما تم تكليف رئاسة المجلس بإرسال الى الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن حول هذا الموضوع، وناشد المجتمع الدولي مطالبا بتحمل المسؤولية، واعتبر المجلس بأن هذه الانتفاضة تشكل واقعا جديدا، يحتم الاسراع في عقد مؤتمر سلام دولي برعاية الامم المتحدة ومشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[2].

وكما أكد المجلس دعمه للانتفاضة في الدورة التاسعة للمجلس الأعلى المقامة في المنامة بتاريخ 1988/12/22، حيث استغل المجلس الأعلى الوضع السائد في الأراضي المحتلة، ليستذكر قراراته التي صدرت في الدورة الثامنة في الرياض لعدم الانتفاضة الشعبية ضد الاحتلال، والممارسة القمعية التي يرتكبها العدو الصهيوني لحرمان شعب

---

[1]– عبد الله محمود النجم: المرجع السابق، ص52.

[2]– البيان الختامي الصادر عن الدورة الثامنة للمجلس الأعلى، الرياض، 1987/12/29.

فلسطين من ممارسة حقوقه المشروعة في تقرير مصيره، وبناء دولة مستقلة، ويشيد بالنضال البطولي للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، مؤكدا مساندة دول المجلس وتأييدها لهذه الانتفاضة بكل الامكانات المتاحة الى أن تحقق أهدافها[1].

وفي ظل تواصل الاجراءات القمعية ضد الشعب الفلسطيني وضد الانتفاضة، أدان مجلس التعاون الخليجي هذه الانتهاكات خلال انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الوزاري في 1990/06/04 بالطائف، حيث ورد في بيان هذه الدورة " يعرب المجلس عن إدانته للسياسة الصهيونية الإنسانية التي تستهدف تصفية حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتنكيل لمواجهة تصميم هذا الشعب في ممارسة حقه المشروع في إزالة أثار الاحتلال والتخلص من القيود واقامة دولته "، وجدد المجلس تأييده للانتفاضة، وعبر عن أسفه الشديد من لجوء الولايات المتحدة الأمريكية الى حق النقض لمنع مجلس الأمن من إيفاد بعثة لتقصي الحقائق ولتوفير الحقائق ولتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة[2].

تنوعت أشكال دعم مؤازرة مجلس التعاون الخليجي للانتفاضة الفلسطينية على المستوى العربي من خلال تأييده الكامل لقرارات القمة العربية في الجزائر عام 1988، والدار البيضاء عام 1989، اللتين عقدتا خصيصا لمناقشة القضية الفلسطينية، ودراسة

آليات دعم ومساندة الشعب الفلسطيني اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا، من أجل ضمان تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني الوطنية[3].

---

[1]– البيان الختامي الصادر عن الدورة الثامنة للمجلس الأعلى، الرياض، 1987/12/29.

[2]– البيان الصحفي الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الوزاري، الطائف، 1990/06/04.

[3]– عبد الله محمد النجم: المرجع السابق، ص60.

وفي الأخير نخلص إلى أن المجلس التعاون الخليجي قد تبنى القضية الفلسطينية ودافع عنها من خلال استنكار السياسات والاجراءات القمعية ضده، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حل عادل وشامل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، وكان لمجلس التعاون الخليجي عدة مواقف تجاه القضية الفلسطينية، حيث تبنى المجلس مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز 1981، وتم إدراجها على جدول أعمال القمة الثانية عشر في مدينة فاس بالمغرب 1982، لبلورة موقف عربي موحد، واستمر المجلس في التأكيد على مواقفه الثابتة بخصوص القضية الفلسطينية، بحيث أدان المجلس الاجتياح الإسرائيلي على لبنان عام 1982، وطالب مجلس الامن الدولي بضرورة فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والانسحاب عن الأراضي اللبنانية، ودعى المجلس الدول العربية الى ضرورة التضامن مع الشعبين اللبناني والإسرائيلي.

وكما أيّد مجلس التعاون الخليجي المشروع العربي للسلام 1982، مؤكدا على ضرورة التسوية السياسية على المستوى الرسمي العربي في التعامل مع إسرائيل، ورغم وجود اعتراف ضمني بإسرائيل، وإقامة دولة في حدود عام 1967.

واستمرت دول مجلس التعاون في التأييد على مواقفها الثنائية من الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وضرورة انسحاب إسرائيل من الاراضي الفلسطينية، من خلال تبني المجلس للانتفاضة الفلسطينية عام 1987، والإشادة بها، واستنكر المجلس قمع وبطش اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، وأكدّ دعمه الكامل وبكل الإمكانات المتاحة للانتفاضة.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى عدة نتائج:

أوّلا: تتمتع منطقة الخليج العربي عامة ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة بموقع استراتيجي هام، من خلال الإشراف على أهم الممرات المائية، وكذا غناها بالذهب الأسود جعل المنطقة عرضة لأطماع الدول الاستعمارية الكبرى.

ثانيا: كانت هناك محاولات وحدوية خليجية سبقت قيام مجلس التعاون الخليجي كاتحاد الإمارات العربية المتحدة في 02 ديسمبر 1971.

ثالثا: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، استنادا الى نظام أساسي ثم التوافق عليه بين الدول الستة (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان)، وفي 25 ماي 1981، والذي من أهدافه ضرورة الوصول بحالة التعاون والتكامل بين دول الخليج الى الوحدة.

رابعا: فرضت التحديات الداخلية والخارجية على دول الخليج الى ضرورة السعي لبناء كيان اتحادي قوي يقوم على أسس تتلائم مع طبيعة التراث الثقافي المتجدد، والذي يأخذ بعين الاعتبار لما يجري في محيط منطقته، لاسيما مع ظهور الثورة الإيرانية ونجاحها، ورغبة إيران في تصدير الثورة الى الدول الخليجية، إضافة الى ظهور العديد من المشاريع السوفياتية والأمريكية للسيطرة على منطقة الخليج العربي.

خامسا: شكل التقارب الجغرافي والديني والعرقي والثقافي بين شعوب دول الخليج العربية أحد أهم العوامل الدافعة باتجاه الاتحاد فيما بينها، إذ أن الأساس في بناء أي اتحاد أو تكتل قوي هو وحدة الشعب وتجانسه، وهو ما يتوفر في الشعوب.

سادسا: وكباقي المنظمات والتكتلات سطر مجلس التعاون الخليجي العديد من الأهداف وفي كافة المجالات منها الدفع بعجلة التقدم العلمي والتقني، والعمل على توثيق وتعميق الروابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها، بحيث تسعى لتحقيق

هذه الأهداف من خلال هيكل تنظيمي يضم العديد من اللجان والمؤسسات، وللمجلس مبادئ يرتكز عليها على الصعيد العربي والإسلامي وكذا على المستوى الدولي مما جعل المجلس ينال مكانة في النظام الدولي.

سابعا: خلف قيام مجلس التعاون الخليجي ردود أفعال متباينة ومتفاوتة، فهناك من أيد قيام المجلس كالدول العربية، وهناك من كان لها مواقف محافظة كالدول الأوروبية وهناك من رفض قيام المجلس واعتبره حلف عسكري كإيران.

ثامنا: تبنى مجلس التعاون الخليجي القضية الفلسطينية وحاول وضع حلول عادلة وشاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تبنى مجلس التعاون مبادرة الملك فهد 1981، وأدرجها ضمن القمة العربية بفاس عام 1982، تحت اسم المشروع العربي للسلام.

تاسعا: أدان مجلس التعاون الخليجي الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني اثناء عملية الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982، وطالب مجلس التعاون مجلس الأمن بفرض عقوبات على إسرائيل لعدم التزامها بالقرارات الدولية.

عاشرا: دعم مجلس التعاون وأيد الانتفاضة الفلسطينية ضد إسرائيل، واعتبرها ردا على انتهاكات الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وإجراءاته القمعية بحق الشعب والمقدسات، وأكدّ دعمه للانتفاضة بكل الامكانيات والوسائل المتاحة.

فهرس

الأعلام والأماكن

1) فهرس الأعلام والأماكن.

أ- الأعلام:

الإسم	الصفحة
عبد العزيز آل سعود	29
أحمد بن سعيد	30
جابر أحمد الصّباح	31
سعد عبد الله الصّباح	32
عبد الله يعقوب بشارة	33
الخميني	36
الشاه	37
أنور السادات	39
جيمي كارتر	40
قابوس	52
فهد بن عبد العزيز	58
ياسر عرفات	64
أرئيل شارون	69
بيغن	69
اسحق شاميل	70
رونالد بيغن	75

ب- الأماكن:

الإسم	الصفحة
شط العرب	13
مضيق هرمز	13
عريستان	21
الجزر العربية الثلاث	37
البيطاني	68

2) فهرس الجداول والخرائط:

أ- فهرس الجداول:

الإسم	الصفحة
مساحة دول مجلس التعاون الخليجي	27
عدد سكان مجلس التعاون الخليجي عام 1983.	28

ب- فهرس الخرائط:

الإسم	الصفحة
خريطة سياسية لدول الخليج العربي	14
خريطة سياسية لدول مجلس التعاون الخليجي.	26

المصادر والمراجع

أ) النصوص والوثائق:

1) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي: **البيان الختامي للمجلس الوزاري للدورة الثانية**، الرياض، 8 نوفمبر 1981.

2) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي: **البيان الختامي للمجلس الوزاري للدورة الثالثة**، 10 نوفمبر 1981.

3) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي: **البيان الصحفي الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين**، الطائف، 1990/9/4.

4) بيانات المجلس الأعلى: **البيان الختامي للدورة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة**، 25-26 ماي 1981.

ب) الكتب:

1) إسماعيل محمد صادق: **دور المملكة العربية السعودية في العالم**، دار العلوم للنشر والتوزيع، [د.م]، 2010.

2) إسماعيل محمد صادق، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

3) الأشعل عبد الله: **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**، ط1، ذات السلاسل، [د.م]، 1990.

4) بسيسو حمدي فؤاد: **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، [د.م]، 1987.

5) بو ملطان محمد: **مبادئ القانون الدولي العام**، ج2، دار العرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002.

6) جبور سليمان وآخرون: **يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان**، حيزران يونيو ديسمبر 1982، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

7) رسول فاضل: **العراق ايران أسباب وأبعاد النزاع**، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، النمسا، 1986، ص22.

8) الريس رياض نجيب: **الخليج العربي ورياح التغيير دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة الديمقراطية**، رياض الريس للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.

9) الريس رياض نجيب: **رياح التغيير بدايات مجلس التعاون والصراع العربي الإسرائيلي 1980-1990**، الرياض للكتب، لبنان، 2012.

10) السادات أنور: **البحث عن الذات قصة حياتي**، ط1، المكتب المصري الحديث، مصر، 1978.

11) الشلق زكرياء وآخرون: **قطر واتحاد الإمارات العربية السبع في الخليج العربي1968-1981**، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 1998.

12) الطائي تاج الدين جعفر: **استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2013.

13) ظاهر تركي: **أشهر القادات السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر**، ط5، دار الحسام، بيروت، 1995.

14) عبيد نايف علي: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الوحدة الى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

15) العيدروس محمد حسن: **دراسات في المشرق العربي المعاصر**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000.

16) قاسم جمال زكرياء: **تاريخ الخليج الحديث والمعاصر 1981-1991**، مجلد 5، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.

17) القحطاني عبد القادر محمود: **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2008.

18) كليكوفيسكي ولوتوتيسكيدفيتش: **الامارات العربية المتحدة**،ط1، دار ميسل، [د.م]، 1979.

19) لورنس هنري: **اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، [د.م]، 1992.

20) متن أنطوني: **الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية1798-1978**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1993.

21) محسن محمد صالح: **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.

22) محمد الرميحي: **محاولات التجمع الاقتصادي والسياسي والثقافي**، [د.ت]، بيروت، 1999.

23) محمد خالد الأزعر: **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

24) المراكبي عبد المنعم: **دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة الرقمية بين امكاناتها الاقتصادية وقدرتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي**.

25) مقلد اسماعيل صبري: **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، دار الريان للنشر والتوزيع، الكويت، 1984.

26) مهنا محمد نصر: **الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996.

27) الهيتي صبري فارس: **الخليج العربي أرضه سكانه –اقتصادياته- جيوبولتيكيته**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2003.

ج) الموسوعات:

1) الخوند مسعود: **المؤسسة التاريخية الجغرافية**، ج1، دار رواد النهضة للطباعة والنشر، بيروت، [د.ت].

2) الخوند مسعود: **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج8، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 1997.

3) زهر الدين صالح: **موسوعة الأمن والاستخبارات في العالم**، ج7، المركز الثقافي للطباعة والنشر والتأليف والترجمة والتوزيع، بيروت، 2003.

4) شاكر محمود: **موسوعة الخليج العربي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

5) شامي يحي: **موسوعة المدن العربية والاسلامية**، ط1، دار الفكر العربية والإسلامية، بيروت، 1993.

6) الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، [د.ت].

7) الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، [د.ت].

8) الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، [د.ت].

9) الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، [د.ت].

10) الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج7، المؤسسة العمومية للدراسات والنشر، لبنان، 1994.

د) المجالات:

1) إدريس محمد السعيد: مبادرة برجنيف والصراع الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد14، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1981.

2) الأزهري محمد خالد: الرأي العام وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة 1948-1988، **مجلة شؤون عربية**، العدد57، القاهرة، 1989.

3) برغش عواد: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج، **مجلة تكوين للعلوم السياسية**، المجلد3، العدد5، [د.م]، 2016.

4) ثامر أحمد عطية: نشأة مجلس التعاون الخليجي وردود الفعل الاستراتيجية والدولية، **مجلة الكلية الاسلامية الجامعة**، المجلد2، العدد14، جامعة المثنى، العراق، 1997.

5) الجشعمي أحمد زويد: الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي 1971-1980، **مجلة بابل**، مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد6، العدد3، العراق، 2016.

6) الخفاجي سرحان نعيم: تغيرات مجرى شط العرب وأثرها على الأراضي العراقية، **مجلة كلية الآداب**، العدد 33، العراق، [د.ت].

7) الدوسري فالح فهد: دور الكويت في مجلس التعاون الخليجي، **مجلة الأهرام**، المجلد47، العدد3، جامعة عين شمس، مصر، 2011.

8) شاهين أحمد: حجم المشاركات العربية في حرب لبنان ودوافعه، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 129-130، [د.م]، 1982.

9) الطائي عبد الرزاق محمود: السياسة السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مبادرات السلام، **مجلة دنيا الوطن**، 2010.

10) المومني خالد وشنيكات محمد: رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث، **المجلة الأردنية الهاشمية**، المجلد5، العدد1، الأردن، 2012.

11) نوفان جمال سعد: الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد13،[د.م]، 2012.

12) ياسين حشوف: عامل التهديدات الأمنية والأثر الاستراتيجي في الخليج العربي، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد15، جامعة بشار، 2016.

13) يوسف سامي أحمد: المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية 1969-1993، **مجلة جامعة الأزهر**، المجلد13، العدد1، 2011.

هـ) الرسائل الجامعية:

1) حسوني كبة زينب ابراهيم: **موقف مجلس التعاون من قضايا محيطه العربي 1981-1991**، مذكرة شهادة الماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق، 2018.

2) السبيعي خالد بن فهد، **مجلس التعاون الخليجي دراسة في مسيرة التكامل والوحدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2007.

3) السطري حاتم خليل أحمد: **مشاريع التسوية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية، 1971-1993**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

4) سعاد يحي: **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

5) الشمري عبد المحسن لافي: **مجلس التعاون لدول الخليج وتحدي الوحدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012.

6) عثمان عبد القادر محمد: **مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من عام 1967-1987**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

7) العيد مطر زياد الخضر: **اتفاقية كامب ديفيد وأثرها على القضية الفلسطينية 1978-1993**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأدب، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

8) غنام المطيري وضحة ذيبان: **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن المنطقة 2003-2011**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

9) مخلص أحمد عبد القادر: **مجلس التعاون لدول الخليج العربي رؤية مستقبلية دراسة سياسية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة البصرة، العراق، 1986.

10) المغثة جميل أحمد: **موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية 1967-1982**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، 2010.

11) مقروف محمد: **المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2016.

12) النجم عبد الله محمود: **موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية ما بين عامي 1981-2012**، من خلال البيانات الصادرة عنه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

13) نجمة دعاء: **دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، العراق، 2016.

14) يونس أفنان ناهض: **الخطاب السياسي عند ياسر عرفات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

و) المواقع الإلكترونية:

1) https://arz.m.wikipedia.org/wiki/عبد_العزيز_بن_عبد_الرحمن_ال_سعود.
2) https://geographybbsata.blogspot.com/2013/11/
3) https://mawdoo3.com/.
4) https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2014/12/6/.
5) https://www.almrsal.com/.

فهرس

الموضوعات

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء **03**

الشكر والعرفان **04**

مقدمة **06**

الفصل الأوّل: منطقة الخليج العربي والمحاولات الأولى للوحدة.

المبحث الأوّل: الخليج العربي. **12**

1) أصل التسمية 12

2) جغرافية منطقة الخليج العربي 13

المبحث الثاني: أهمية منطقة الخليج العربي. **15**

1) الأهمية الاستراتيجية 15

2) الأهمية السياسية 17

3) الأهمية الاقتصادية 18

المبحث الثالث: محاولات الوحدة الخليجية قبل قيام مجلس التعاون الخليجي. **20**

1) محاولات الوحدة الخليجية قبل اتخاذ الامارات العربية المتحدة 20

2) اتحاد الإمارات العربية المتحدة 21

الفصل الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول: دول مجلس التعاون. **26**

1) جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي 26

2) التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي 29

أ- المملكة العربية السعودية 29

ب- الإمارات العربية المتحدة 29
ج- البحرين 29
د- سلطنة عمان 30
هـ- دولة قطر 30
و- دولة الكويت 31
المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي _ النشأة _ العوامل المساهمة والأهداف. 31
1) نشأة مجلس التعاون الخليجي 31
2) العوامل المؤثرة في قيام مجلس التعاون الخليجي 34
2-1) العوامل الداخلية 34
2-2) العوامل الخارجية 36
2-3) العوامل الدولية 39
3) أهداف مجلس التعاون الخليجي 43
المبحث الثالث: مجلس التعاون الخليجي هياكله ومبادئه ومكانته من النظام الدولي. 45
1) النظام الهيكلي لمجلس التعاون الخليجي 45
2) مبادئ مجلس التعاون الخليجي..... 49
3) مكانة مجلس التعاون الخليجي في النظام الدولي..... 51
المبحث الرابع: المواقف المحلة والعربية والدولية من تشكيل مجلس التعاون الخليجي..... 52
2) الموقف المحلي..... 52
2) الموقف العربي والإقليمي 53
أ) الموقف العربي..... 53
ب) الموقف الإقليمي 54
3) الموقف الدولي 54

الفصل الثالث: مجلس التعاون الخليجي ودعمه للقضايا العربية (القضية الفلسطينية 1981-1992) انموذجا

المبحث الأوّل: مبادرة الأمير فهد عام 1981 وموقف مجلس التعاون منها. 58

1) مبادرة الأمير فهد عام 1981 58

2) المواقف العربية والدولية من المبادرة 61

أ- المواقف العربية 61

ب- المواقف الدولية 64

3) موقف مجلس التعاون الخليجي من مبادرة الملك فهد 1981 66

المبحث الثاني: الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وموقف مجلس التعاون الخليجي منه... 68

1) الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 68

2) المواقف العربية والدولية من الاجتياح..... 71

أ- الموقف العربي 71

ب- المواقف الدولية 72

3) موقف مجلس التعاون الخليجي من الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982 73

المبحث الثالث: المشروع العربي للسلام عام 1982 وموقف مجلس التعاون الخليجي منه. 75

1) المشروع العربي للسلام 1982 (قمة فاس الثانية)..... 75

2) المواقف العربية والدولية من قمة فاس 1982..... 77

أ- الموقف العربي 77

ب- الموقف الفلسطيني 77

ج- الموقف الإسرائيلي..... 78

د- الموقف الأمريكي 78

هـ- الموقف الأوروبي 79

3) موقف مجلس التعاون الخليجي من قمة فاس الثانية 79

المبحث الرابع: الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987-1992 وموقف مجلس التعاون منها..... 80

1) الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987-1992 80

2) موقف مجلس التعاون الخليجي من الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987-1992: 82

خاتمة..... 86

فهرس الأعلام والأماكن 89

قائمة المصادر والمراجع..... 92

فهرس الموضوعات 101

تم بحمد الله